الاتجار بالبشر في ضوء نظرية الأنومي (اللامعيارية)
دراسة لبعض الحالات المختارة بمدينة المنصورة – محافظة الدقهلية

د. فتحية السيد الحوتي*

ملخص

استهدفت الدراسة الراهنة إلقاء الضوء على ظاهرة الإتجار بالبشر و ذلك في ضوء نظرية الأنومي Anomie أو غياب المعايير الاجتماعية ، من خلال بعض الصور أو الأنماط لهذا النمط من التجارة البشرية و هي [الاستغلال الجنسي، و زواج القاصرات، و بيع الأعضاء البشرية (الكلى)] . وقد ناقشت الدراسة موضوعها الأساسي من خلال بعض القضايا و المتغيرات الفاعلة الثقافة مثل الذكورية و التمايز النوعي، و الفقر و الحرمان النسبي، و الأمية و نقص التعليم، و البطالة و وقت الفراغ، و وسائل الإعلام و الأنترنت، و العولمة و غياب المعايير الاجتماعية.وقد اعتمدت الدراسة في إطارها التصوري على نظرية الأنومي عند كل من دوركايم و روبرت ميرتون، كما عرضت الدراسة لبعض الدراسات السابقة في ضوء الأدبيات المتاحة. و على صعيد أخر، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، و ذلك من أجل تقديم دراسة تحليلية تفسيرية لظاهرة الإتجار بالبشر، و قد استخدمت الدراسة أسلوب دراسة الحالة باستخدام دليل المقابلة المتعمقة لسبعة عشر حالة، ثلاثة عشر حالة تعرضت للإتجار بالبشر، و أربع حالات من الخبراء المعنيين بظاهرة الإتجار بالبشر، و قد تركزت حالات الإتجار بالبشر في حالات الاستغلال الجنسي و زواج القاصرات (عشر حالات)، و هي الحالات المستفيدة من خدمات التضامن الاجتماعي بالدقهلية (المؤسسات الإيوائية بالمنصورة) و خط نجدة الطفل، و هناك ثلاث حالات (بيع الكلى)، و هي بعض الحالات المترددة على مركز الكلى و المسالك البولية بالمنصورة.

أما عن نتائج الدراسة الميدانية فقد أسفرت الدراسة عن بعض النتائج ذات الصلة بموضوعها الأساسي، و ذلك على النحو التالي:

* أستاذ مساعد بكلية الآداب جامعة المنصورة

١-تنوع صور و أنماط الإتجار بالبشر مثل زواج القاصرات والاستغلال الجنسي و بيع الكلى، و ذلك في سياقات اجتماعية واقتصادية و ثقافية يعكسها واقع اجتماعي تسوده الفوضى الأخلاقية، وانعدام المعايير الاجتماعية.

٢-اعتمدت الدراسة على تحليل و تفسير الظاهرة موضوع الدراسة، في ضوء نظرية الأنومي، و ذلك في ضوء المقولات الأساسية لكل من الطرح الدوركايمي و الميرتوني، فضلاً عن تناول الدراسة لثلاث أنماط للإتجار بالبشر و ليس نمطاً واحداً، و ذلك على غرار تناول الدراسات السابقة.

٣-حاولت الدراسة إلقاء الضوء على علاقة ظاهرة الإتجار بالبشر –بصورها الثلاثة– بالثقافة الذكورية في المجتمع، و ما أستتبع ذلك من كون المرأة يلع تخضع للإتجار والاعتداء الجنسي، و قد تأصلت هذه الثقافة و وجدت أصداء واسعة لها تتواءم مع الرغبات الذكورية في مجتمع المدينة (مجتمع التضامن العضوي) كما أكد دور كايم.

٤-أكدت الدراسة في بعض جوانبها على بعض السياقات الاجتماعية للإتجار في البشر كالفقر الحرمان النسبي، و الأمية، و البطالة، و وسائل الإعلام، و العولمة، و قد تم تحليل هذه العوامل الفاعلة في ضوء نظرية الأنومي وانعدام المعايير، و في ضوء المقولات الأساسية للنظرية في ارتباطها بهذه العوامل.

٥-و في هذا السياق أكد دوركايم على القهر و السلطة في دراسته حول تقييم العمل حيث أوضح أن الفقر و الحرمان يُعدان انعكاسًا صارخاً لانعدام و غياب العدالة الاجتماعية في المجتمع، فينجم عن ذلك رفض للقيم و المعايير الاجتماعية المنظمة للسلوك/ فتتجلى أنماط الإتجار بالبشر، و يدعم ذلك أيضاً الأمية، و نقص التعليم، وانتفاء الدور التربوي للمؤسسات التعليمية.

و يضاف إلى ذلك عوامل البطالة، و وسائل الإعلام، و العولمة كعوامل فاعلة بزغت على إثر انتقال المجتمعات من الحالة التقليدية إلى الحالة الحديثة، و نجم عن ذلك في التحليل الأخير بزوغ الأزمة الأخلاقية في أبهى صورها و سيادة القيم الفردية و الإباحية و تحقيق المصلحة الفردية على حساب القيم الاجتماعية و ذلك وفق دوركايم.

و في ضوء طرح النتائج، توصلت الدراسة إلى نعض التوصيات ذات الأهمية و منها:

١-ضرورة نشر الوعي بمفهوم الإتجار بالبشر و أنماطه و ذلك في إطار كونه ظاهرة متشعبة لا تنطوي على نمط واحد بعينه.

٢-إبراز الدور الإبداعي للمرأة المصرية في المناهج الدراسية و المواعد الإعلامية.
٣-تعزيز الدور التوعوي لمنابر التنوير من خلال الندوات التثقيفية بالمؤسسات الدينية، و مراكز الشباب، و الأندية الجماهيرية، و ذلك لنشر الوعي بين الشباب بمخاطر و تداعيات الإتجار بالبشر، و ضرورة وجود رقابة على وسائل الإعلام لنشر قيم العفة و الحياء.
٤-ضرورة تكاتف مؤسسات الدولة، و مؤسسات المجتمع المدني، و مؤسسات القطاع الخاص، و ذلك لتعميق القيم الإيجابية خاصة قيم العمل، و الإنجاز، والتعاون.
٥-وضع برامج لدعم ضحايا الإتجار بالبشر، و رفع درجة التوعية للضحايا بأهمية الإبلاغ عن الجرائم التي يتعرضون لها في ظل غياب المعايير الاجتماعية.

كلمات مفتاحية: الاتجار بالبشر -نظرية الأنومي (اللا معيارية)

مقدمة :

يشهد العالم مجموعة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وذلك بفعل موجات من التغيرات وسيطرة النزعة العالمية التي تجسدها وسائل الاتصال الكونية ، التي قلصت الزمان ، واختزلت المكان ، وما استتبع ذلك من آثار اجتماعية وثقافية ذات أثر عميق على مختلف الأصعدة والتكوينات الاجتماعية [١].

وقد انعكس تأثير تلك التغيرات على البناء الاجتماعي للعديد من المجتمعات الإنسانية في ظهور العديد من الظواهر الاجتماعية ، التي ألقت بظلالها على واقع الفرد والمجتمع في كافة مناحي الحياة ، ومنها ظاهرة الاتجار بالبشر بوصفها أحد أهم الظواهر الاجتماعية ارتباطًا بالمتغيرات العالمية ونظام العولمة ، وذلك من حيث التطور السريع في وسائل الاتصال عبر العالم ، وكذلك فتح قنوات الاتصال والمسارات المتنوعة لتدفق السلع والأفكار وأنماط التكنولوجيات المستحدثة ، وإتاحة كافة الفرص للإفادة من التدفق التكنولوجي

عبر آلاف الوسائط المتاحة [٢] ؛ الأمر الذي سهل إلى حد كبير عمليات انتقال البشر فكريًا وثقافيًا من خلال عمليات تواصلية هائلة ، مما أتاح صورًا عديدة من السلوك الخفي المعبر عن أنماط القهر والاستغلال من جانب بعض البشر وصور فض السيطرة الخاصة على أطراف آخرين أضعف منهم ، مستخدمين في ذلك آليات العولمة في تحقيق مآربهم.

وقد شهد المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة تصاعد ظاهرة الاتجار بالبشر حيث سيادة التفكك الاجتماعي، وانعدام المعايير الاجتماعية لدى كثير من الشرائح الاجتماعية في كثير من المجتمعات ، هذا بالإضافة إلى شيوع الاضطرابات الداخلية ، وعدم الاستقرار الاجتماعي ، وتدني الأحوال الاقتصادية. الأمر الذي أدى إلى ظهور أنماط وأحوال اجتماعية معينة مهدت الطريق ، وسهلت الوجود المتعدد لضحايا الاتجار بالبشر في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية متدنية.

وتشير الإحصائيات على المستوى العالمي إلى تفاقم ظاهرة الاتجار بالبشر ، وما يحيط بها من صور الاستغلال، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى إصدار تشريعات للتعامل مع هذه الظاهرة المتنامية ، وتشير الإحصائيات إلى تزايد عدد الدول التي التزمت بتنفيذ بروتوكول الأمم المتحدة لمنع الاتجار بالبشر ، والتي أصدرت تشريعات محلية لمواجهة الظاهرة. فقد أشار أحد التقارير الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة للجريمة والمخدرات عام ٢٠٠٩ إلى تزايد نسبة الدول التي أصدرت تشريعات لمواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر من ٣٥% من عدد الدول التي غطاها التقرير في عام ٢٠٠٣ إلى ٧٢% عام ٢٠٠٦ ، ثم إلى

٨٠% عام ٢٠٠٨. [٣] هذا ويجرم قانون مكافحة الإتجار بالبشر عام ٢٠١٠ الإتجار بالجنس والإتجار بالعمالة ويعاقب بالسجن من ثلاث وحتى خمسة عشر عامًا بالإضافة إلى فرض غرامات مالية ، وقد رصد تقرير الإتجار بالبشر لعام ٢٠١٩ الصادر عن سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بمصر أن الحكومة المصرية قد أصدرت أحكام بالإدانة في ٢٣ قضية عام ٢٠١٧ ، ٧٨ قضية عام ٢٠١٨ تم الحكم عليهم بمدة تتراوح ما بين أربع حتى عشر سنوات. أما عام ٢٠١٩ فقد أدانت الحكومة ٤٠ شخص بتهمة الاستغلال الجنسي وتهريب الأطفال وتم الحكم عليهم بثلاث أعوام حتى ستة عشر عامًا [*] .

ولعل هذه الإحصائيات تعكس ثمة وعيًا يتخلق عبر العالم لمواجهة الاتجار بالبشر والعمل على القضاء عليه أو حتى تقليصه ، ولكن يبدو أن هذه الجهود القانونية لا تتوازى في حجمها ، وفي أساليب المواجهة والعقاب التي تفرضها مع نمو الظاهرة نفسها ، ومع تعقد المتغيرات المتضمنة فيها على أثر العولمة المعاصرة. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن هناك ندرة في الإحصائيات الخاصة بهذه الظاهرة ، والناجم عن وجود صور وأنماط للاتجار بالبشر تحدث في الخفاء ، ولا تصل إلى دائرة الضوء الإحصائي ، وذلك بفعل تباينات ثقافية معينة بين المجتمعات وبعضها البعض.

على صعيد آخر أكدت العديد من الدراسات على ارتباط ظاهرة الاتجار بالبشر بكافة أنماطها – الاستغلال الجنسي للنساء وزواج القاصرات وتجارة الأعضاء البشرية – بقضايا العنف الأسري ضد المرأة حيث وجود العلاقات غير المتكافئة بين الرجال والنساء ، الأمر الذي يخلق نوعًا من التمييز الحاد القائم

على النوع الاجتماعي [٤] ، حيث يمثل العنف أحد مظاهر الاستغلال الجنسي والكبح النوعي إضافة إلى سوء الحالة الاقتصادية والتي من أبرز سماتها تدني مستويات المعيشة لقطاعات عريضة في المجتمع ، الأمر الذي تتدنى معه القدرة على التعايش مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي ، هنا تواجه العديد من النساء – خاصة الفقيرات منهن واللاتي يعشن في ظل ظروف اقتصادية صعبة – كثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يدفع بهؤلاء النساء إلى وقوعهن فريسة سهلة لما يسمى بالاتجار بالبشر كالاستغلال الجنسي وزواج القاصرات ، وقد يدفع بالبعض أيضًا إلى بيع الأعضاء البشرية ، ويكون ذلك في المقام الأول على حساب القيم الإنسانية حيث يتحول الإنسان إلى سلعة تباع وتشترى ، وتجارة رخيصة الثمن وذلك على حساب حقوق الإنسان ومن أجل تحقيق القدرة على الحياة ومحاولة التكيف مع الظروف القاسية التي يفرضها الواقع الاجتماعي ، وتسود حالة من الأنومي بحيث يغفل الفرد التزاماته نحو المجتمع. [٥]

ومن خلال الطرح السابق يمكننا القول أن ظاهرة الاتجار بالبشر تتجاوز آثارها حدود القيم الإنسانية، لتبدو وكأنها أخطر الممارسات السلوكية ضد الإنسانية في العصر الحديث ، وذلك بما تفرضه من خروج على المعايير الاجتماعية ، لتشكل نسقًا من الجرائم المناهضة لمنظومة الدين والقيم والمعايير الاجتماعية. في إطار ثقافة معينة هي ثقافة الأنومي أو غيات المعايير الاجتماعية ، وفي ضوء قيم ثقافية مستحدثة وقناعات مختلفة تتيح لفاعليها إضفاء صفة الشرعية المبررة – من وجهة نظرهم – وفي ضوء تناقضات الواقع

الاجتماعي المفروضة على الساحة المعيشية لكافة الشرائح الاجتماعية وخاصة الفقيرة منها والتي تعاني هشاشة في فرص الحياة إلى الحد الذي تنتفي معه أبسط حقوق الإنسان في المجتمع.

أولاً : مشكلة الدراسة :

تعد جرائم الاتجار بالبشر Trafficking in Beings من أكبر الأنشطة الإجرامية على مستوى العالم ككل ، مما يشكل خطرًا جسيمًا على مسيرة الإنسانية بشكل عام [٦] حيث طالت تلك الجرائم بشرورها وآثامها ونتائجها مجتمعات شتى ، كما أنها ألقت بانعكاساتها السلبية على فئات سكانية وشرائح اجتماعية تتسم بالضعف ومنها النساء والفقراء. [٧]

على صعيد آخر ، تعد جريمة الاتجار بالبشر ثالث أكبر نشاط إجرامي بعد تجارة المخدرات وتجارة السلاح، حيث تقدر منظمة العمل الدولية (Glo) حجم الاتجار بالبشر بمليوني شخص يتم الاتجار بهم عبر الحدود سنويًا ، أغلبهم من النساء والأطفال ، ويقدر صندوق الأمم المتحدة الطفل (Unicef) عدد الأطفال تحت سن ثماني عشر سنة ، والمتورطين بالإتجار بالبشر سنويًا لغرض العمالة الرخيصة والاستغلال الجنسي بمليون ونصف طفل سنويًا [٨] ومن جهة أخرى تقدر المنظمة الدولية للهجرة عدد النساء اللاتي يلتحقن بأعمال الدعارة سنويًا بخمسين ألف امرأة. [٩]

وتتمثل مشكلة الدراسة الحالية فيما تشير إليه ظاهرة الاتجار بالبشر من خطورة بالغة، حيث أعلنت التقارير الدولية شيوع انتشار هذه الجريمة في العقود الأخيرة ، وخاصة في ظل عولمة الاقتصاد والاتصالات، وتنامي حركة وسائل

التواصل الاجتماعي بشتى صورها ، وأيضًا تنامي أنشطة الشركات عابرة القوميات، والمحصلة النهائية لكل ذلك هي سهولة تخفي وسائل الإجرام الخفي والمنظم في ثنايا القيام بعدد من الأنشطة التجارية المعروفة والمعترف بها.(١٠) حيث يندرج تحت مسمى الاتجار بالبشر كافة صور التحايل والتخفي غير المشروع ، مما يشير ضمنًا إلى الاستخدام والفعل والإخفاء والتسلم للأشخاص من خلال التهديد أو الاختطاف باستخدام القوة والتحايل أو الإجبار بالقوة ، أو من خلال منع أو أخذ دفعات غير شرعية أو قانونية أو فوائد لاكتساب موافقة أو قبول شخص يقوم بالسيطرة على شخص آخر بهدف الاستغلال الجنسي أو بهدف الإجبار على القيام بعمل ما تحت سطوة التهديد. (١١)

وتبعًا لذلك ، فقد تضافرت الجهود الدولية للإفصاح عن الرغبة في مكافحة تلك الجرائم، وذلك من خلال إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عام ٢٠٠٠، كما تزامن ذلك مع إقرار البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية عام ٢٠٠٠ (١٢) ، ولذلك تم صدور القانون رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٦ لمكافحة الاتجار بالبشر والمعدل بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٥ ، وأصدر كذلك القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة الاتجار بالبشر. (١٣)

ولعل ظاهرة الاتجار بالبشر قد اتسعت نطاقاتها المكانية والزمانية ، وفي مصر على وجه الخصوص وفي سياق سمعتها الدولية ، صنفت التقارير الدولية مصر في المركز الرابع بعد الصين والفلبين وبنجلاديش في مجال الاتجار بالبشر ، الأمر الذي أدى إلى إثارة اهتمام العديد من الباحثين في مختلف

التخصصات للاهتمام بهذه الظاهرة ، لما لها من تداعيات سلبية على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. (١٤)

وانطلاقًا من كون هذه الظاهرة تمثل ضغطًا على فئات وشرائح اجتماعية ضعيفة نسبيًا في المجتمع ، مثل النساء والفتيات الفقيرات وبعض الفقراء الذين يعانون هشاشة في فرص الحياة ، برزت أنماط وصور للاتجار بالبشر تعدت كل الحدود الإنسانية والآدمية كزواج القاصرات ، والاستغلال الجنسي ، وبيع الأعضاء البشرية وجميعها تمت في سياقات وأوضاع متدنية ، عاكسة بوجودها واقع اجتماعي أقل ما يوصف به أنه واقع تنتفي فيه أبسط معاني الإنسانية.

وفي إطار الحديث عن السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للاتجار بالبشر ، تتبلور الإشكالية الأساسية للدراسة الراهنة ، كونها تمثل أخطر أنماط الجرائم انتشارًا في إطار غياب المعايير الاجتماعية والمعاني الأخلاقية ، وذلك بفعل تغيرات اجتماعية في المجتمع ، طرحت بدورها أمام بعض الأفراد البدائل السلوكية المختلفة ، من خلال تبني منظومات قيمية معينة تتباين عما هو سائد في المجتمع ؛ وذلك لتحقيق أهدافهم في إشباع حاجاتهم الأساسية التي تعذر تحقيقها في الواقع بفعل وسائل مشروعة تثبت محدوديتها في مواجهة تلك الأهداف.

على صعيد آخر ، أكدت هذه الأنماط من الجرائم وجودها وثبَّتت أقدامها على أرض الواقع، ودعت إلى الانجراف في دائرتها ، بفعل عوامل متعددة

كالحرمان النسبي ، والجماعات المرجعية لبعض الأفراد ممن سبقوهم في تبني هذه الأساليب الإجرامية في تحقيق أهدافهم ، وبذلك تكتمل دائرة الانحراف.

وتأكيدًا على هذه الصورة الواقعية ، برزت ظاهرة الاتجار بالبشر – بوصفها ظاهرة انحرافية عن الثقافة الكلية للمجتمع – على واقعنا المصري المعاصر مدعية تبريرات لسلوكها اللامعياري ، والتي تنعدم فيه المعايير في ضوء قناعات وتصورات ثقافية معينة كرد فعل تجاه واقع اجتماعي مرير ، تصاغ أمامه ثقافات فرعية جانحة.

وفي إطار التحليل السوسيولوجي الذي تقدمه الدراسة الراهنة تثار مجموعة من المتغيرات الهامة ذات الصلة بالقضايا البحثية ، والتي تثير في ذات الوقت مجموعة من التساؤلات الفرعية الهامة التي تعبر عن مجمل المحاور الأساسية لهذه الدراسة ، ويمكن تحديد المشكلة البحثية في تساؤل عام مؤداه : إلى أي مدى ترتبط ظاهرة الإتجار بالبشر كالاستغلال الجنسي وزواج القاصرات وبيع الأعضاء البشرية بغياب المعايير الاجتماعية (الأنومي).

ثانيًا : أهمية الدراسة :

تتمثل **الأهمية النظرية** للدراسة فيما يلي :

١- تعد ظاهرة الاتجار بالبشر من الموضوعات ذات الأهمية التي يتم تداولها في المنتديات الدولية ، ومن خلال اللجان المعنية بهذه القضية في الأمم المتحدة ، وذلك نتيجة ظهور ممارسات جديدة ظهرت على الساحة العالمية بآليات ووسائل مختلفة [١٥] كما أنها تعد من أخطر الممارسات السلوكية والإجرامية ضد البشرية في العصر الحديث ، فهي

تمثل انتكاسة جديدة لمنظومة المعايير الاجتماعية والدينية والقيمية والأخلاقية [١٦] كما أنها تستهدف فئات اجتماعية يغلب عليها الفقر والحرمان كالنساء والفقراء ، وهو الأمر الذي يتطلب وجوب حمايتها بدلاً من استغلالها وإهانتها. [١٧]

٢- تحاول الدراسة الراهنة تفسير ظاهرة الاتجار بالبشر في ضوء نظرية الأنومي Anomie والتي تعني غياب المعايير الاجتماعية وقد صاغها كل من "إميل دور كايم" و "روبرت ميرتون" ، والتي تنطلق من فكرة غياب المعايير والقواعد الاجتماعية بفعل تغيرات في البناء الاجتماعي ، وهو ما يشكل تهديدًا كبيرًا للواقع الاجتماعي ، بما يحمله من تفكيك للقيم والمبادئ الاجتماعية التي تشكل نسيج المجتمع.

٣- محاولة استجلاء تفسيرات نظرية من خلال إجراء تحليل سوسيولوجي لظاهرة الإتجار بالبشر في ضوء نظرية الأنومي (اللامعيارية) ، وما تضيفه هذه النظرية من محاولات تفسيرية للظاهرة ، وما يرتبط بها من متغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية بوصفها خطوة في طريق شاق في محاولة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في بعض وأخطر صوره (زواج القاصرات والاستغلال الجنسي وبيع الأعضاء البشرية) ، وذلك بالتزامن مع كافة التشريعات الجنائية والمواثيق الدولية الخاصة بمجابهة هذه الصور من الجرائم ، وفي محاولة السعي لتحقيق الأمن الاجتماعي لفئات يمكن أن ينال من ضعفها تجار البشر ومنتهكيه.

كما تتمثل **الأهمية التطبيقية** للدراسة الراهنة في التعرف على أبعاد الظاهرة من خلال إجراء دراسة ميدانية لبعض الحالات المختارة من ضحايا الاتجار بالبشر ، مما يسهم في وضع تصور علمي مقترح، قد يساعد كافة الأجهزة الأمنية والمؤسسات المعنية وواضعي السياسات وصانعي القرار لإيجاد طرق فعالة للتصدي لهذه الظاهرة ، التي تتنامى بفعل انهيار الجوانب المعيارية والقيمية في المجتمع.

ثالثًا : أهداف الدراسة :

تنطلق الدراسة الراهنة من هدف أساسي وهو إلقاء الضوء على ظاهرة الإتجار بالبشر ، وذلك في ضوء غياب المعايير الاجتماعية ، ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية ، وذلك على النحو التالي :

١- الكشف عن العلاقة بين الاتجار بالبشر وظهور بعض الأوضاع الانحرافية مثل زواج القاصرات والاستغلال الجنسي وتجارة الأعضاء البشرية .

٢- إلقاء الضوء على دور العوامل الثقافية الخاصة بالثقافة الذكورية في انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر.

٣- رصد أهم الدوافع المؤدية لانتشار جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع المصري في ضوء تحليل معطيات الواقع الاجتماعي.

٤- تحليل الأبعاد السوسيولوجية لظاهرة الاتجار بالبشر والناجمة عن الأزمة الأخلاقية وانهيار المنظومة القيمية في ضوء نظرية الأنومي (غياب المعايير الاجتماعية).

٥- التعرف على رؤية الخبراء والمتخصصين في تفسير ظاهرة الإتجار بالبشر وذلك من واقع خبراتهم بالعمل مع ضحايا هذه الظاهرة.

٦- محاولة استخلاص استنتاجات واقعية ورؤية مستقبلية مبنية على تحليل أبعاد الظاهرة محل الدراسة ، والاسترشاد بها في الوصول إلى مقترحات وتوصيات محددة تفيد صانعي القرار ، وواضعي السياسيات في مواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر ، والحد من انتشارها ودرأ أخطارها.

رابعًا : تساؤلات الدراسة :

تحاول الدراسة الراهنة الإجابة عن التساؤل الأساسي الآتي :

ما العلاقة بين انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر وغياب المعايير الاجتماعية ، ويندرج تحت هذا التساؤل الأساسي مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي :

١- ما العلاقة بين جرائم الاتجار بالبشر وظهور بعض الجرائم الخاصة مثل زواج القاصرات والاستغلال الجنسي وبيع الأعضاء البشرية ؟

٢- ما دور العوامل الثقافية الخاصة بالثقافة الذكورية والتمايز النوعي في انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر؟

٣- ما أهم الدوافع المؤدية لانتشار جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع المصري في ضوء معطيات الواقع الاجتماعي ؟

٤- ما الأبعاد السوسيولوجية المرتبطة بظاهرة الاتجار بالبشر والناجمة عن الأزمة الأخلاقية وانهيار المنظومة القيمية في ضوء نظرية الأنومي (غياب المعايير الاجتماعية) ؟

٥-ما رؤية الخبراء والمتخصصين في ظاهرة الإتجار بالبشر من واقع خبراتهم بالعمل مع ضحايا هذه الإتجار ؟

٦-ما أهم الاستنتاجات والمقترحات والتوصيات ذات الدلالة التي تخدم صانعي القرار وواضعي السياسات في مواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر ؟

خامسًا : منهجية الدراسة :

تنتمي الدراسة الراهنة إلى الدراسات الوصفية التحليلية ، والتي تهدف لوصف الظاهرة الاجتماعية ، ولا يقتصر هذا النوع من الدراسات على تحليل الظاهرة فقط بل قد يمتد أيضًا إلى تفسيرها في ضوء معطيات الواقع الاجتماعي، ولذلك يتلاءم المنهج الوصفي التحليلي مع موضوع الدراسة الراهنة ، وهو ظاهرة الاتجار بالبشر للتعرف على خبرة ضحايا هذا الاتجار بأنماط استغلالهم المتباينة في كافة صورها وتحليلها وتفسيرها في ضوء نظرية الأنومي (اللامعيارية).

كما اعتمدت الدراسة أيضًا على طريقة دراسة الحالة لبعض الحالات ضحايا الاتجار بالبشر، بهدف الحصول على بيانات كيفية شاملة عن تلك الشرائح ، حتى يتسنى التعرف على كافة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرتبطة بالإتجار بالبشر ، وقد استخدمت الدراسة دليل المقابلة الذي اشتمل على بعض البنود ذات الصلة بأهداف الدراسة ، وذلك على النحو التالي:

- البيانات الأولية .
- صور وأنماط الاتجار بالبشر (نوع الاستغلال – موقف المبحوثين من الاتجار بالبشر – رد فعل الأسرة)
- الدوافع المؤدية للإتجار بالبشر.

- دور العوامل الثقافية والثقافة الذكورية في عمليات الاتجار بالبشر .
- صور الاتجار بالبشر في ضوء غياب المعايير الاجتماعية وفقدان القيم الاجتماعية.
- التصور المقترح للحد من ظاهرة الاتجار بالبشر.

سادسًا: مجالات الدراسة :

- **المجال الجغرافي :**

تحدد المجال الجغرافي للدراسة الراهنة في نطاق مدينة المنصورة ، وهي عاصمة محافظة الدقهلية ، وتقع هذه المدينة في الجهة الشرقية من نهر النيل لفرع دمياط، وتقابل مدينة طلخا مباشرة ، وتبلغ مساحتها ١٨.١٦٥ كم^{٢} ، مما يجعلها ثاني أكبر مدن محافظة الدقهلية [١٨] ويبلغ عدد السكان بها ٢٧٥.٠٨٢ ألف نسمة حسب تعداد السكان التقديري لمحافظة الدقهلية في يناير ٢٠١٨ [١٩].

وقد تحدد مجتمع البحث في مديرية التضامن الاجتماعي بالدقهلية ، ومركز الكلى والمسالك البولية بالمنصورة.

- **المجال البشري :**

تم تطبيق الدراسة الراهنة على سبع عشرة حالة تم تقسيمهم على النحو التالي :

ثلاث عشرة حالة تعرضت للإتجار بالبشر ، وأربع حالات من الخبراء والمهتمين بظاهرة الإتجار بالبشر.

أما حالات الدراسة المتعرضة للإتجار بالبشر ، فقُسمت على النحو التالي :

- حالات تعرضت للاستغلال الجنسي وزواج القاصرات ، وهي الحالات المستفيدة من خدمات مديرية التضامن الاجتماعي بالدقهلية (المؤسسات الإيوائية بالمنصورة – خط نجدة الطفل). وعددها عشر حالات.
- حالات تعرضت للاتجار في الأعضاء البشرية (بيع الكلى) ، وهي بعض الحالات المترددة على مركز الكلى والمسالك البولية بالمنصورة ، وعددها ثلاث حالات.

- **المجال الزمني :**

استغرقت الدراسة الميدانية فترة ستة أشهر من سبتمبر ٢٠١٨ وحتى شهر فبراير ٢٠١٩ ثم تلى ذلك مراجعة المادة العلمية وتحليلها وتفسيرها في ضوء أهداف الدراسة ، ومن ثم عرض نتائج الدراسة وأهم استخلاصاتها الأساسية.

سابعًا : مفاهيم الدراسة :

أولاً : مفهوم الاتجار بالبشر Trafficking in persons :

اعتمد التعريف الرسمي لما يطلق عليه " الاتجار بالبشر " أو الاتجار بالأشخاص على النص القانوني لبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار

بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال ، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية [٢٠].

وعلى ذلك فإنه قد تم تعريف الاتجار بالبشر على أنه مجموعة التصرفات والأفعال التي تحيل الإنسان إلى مجرد سلعة أو مادة يمكن التصرف فيها عن طريق وسطاء لهم صفة الاحتراف عبر الحدود الوطنية ، وذلك بقصد استغلالهم في أعمال ذات أجور زهيدة أو في أعمال جنسية ، ويكون ذلك إما بموافقة الضحية أو رغمًا عنه أو بأي صورة من صور الاستغلال والعبودية [٢١].

وبصفة عامة يُعرَّف الاتجار بالبشر بأنه مجموعة الأفعال وأنماط السلوك والتصرفات المشروعة وغير المشروعة التي يكون موضوعها ومحتواها الإنسان (البشر) ، على اعتبار أنه سلعة أو مادة أو ضحية يتم تداولها والإفادة منها بواسطة أفراد محترفين بأجر أو متعة أو منفعة ، سواء تم هذا التصرف بإرادة الفرد الضحية أو رغمًا وقسرًا عنه ، أو بأي طريقة من طرق الاستغلال والعبودية والسخرة [٢٢].

ويعرفه " جنيفر ميلفن Jennifer L. Melven " بأنه عملية التوظيف والنقل والانتقال والإيواء أو استلام الأشخاص عن طريق التهديد بالقوة أو باستخدامها ، أو غير ذلك من أشكال الإكراه من اختطاف أو احتيال وخداع، ومن إساءة استخدام السلطة أو موقف الضعف أو من إعطاء أو تلقي المدفوعات أو الفوائد ، لتحقيق موافقة الشخص لديه سلطة وتحكم في شخص آخر بغرض الاستغلال [٢٣] .

وقد ركز " ميلفن " طبقًا لاتفاقية (UN) لمكافحة الجريمة المنظمة ومنع الاتجار بالبشر وقمعه والمعاقبة عليه، ولاسيما النساء والأطفال على عناصر أساسية تنطوي عليها عملية الاتجار بالبشر كالأنشطة التي تشكل هذا النمط من الاتجار (نقل – إيواء – استلام) ، كما حدد البروتوكول بعد ذلك (القوة ، الإكراه ، الاختطاف ، الاحتيال، الخداع ، إساءة استخدام السلطة ، بالإضافة أيضًا إلى الغرض من الاستغلال ، حيث العمل القسري ، الخدمات، الرق أو ممارسات مماثلة للرق) [٢٤].

وعلى صعيد آخر ، يندرج تعريف الاتجار بالنساء والأطفال بوصفهما فئات مستهدفة للتجارة البشرية ضمن الفهم العام للاتجار بالأشخاص ، وهو ما يشير إلى عملية الفعل والإخفاء والسيطرة على الأفراد ، والتسليم للأشخاص من ذوي القوة من خلال عمليات مثل التهديد أو الاختطاف باستخدام القهر والقوة وعمليات التحايل ، أو عن طريق القسر والإجبار ، أو من خلال إعطاء أو أخذ دفعات غير شرعية أو فوائد أو مزايا مالية لاكتساب موافقة أو قبول شخص ما يقوم باستغلال أو السيطرة على فرد آخر ، بهدف الاستغلال الجنسي أو الشخصي أو التهديد بالإجبار على القيام بعمل ما [٢٥].

وتتضمن عملية الاتجار بالبشر المخالفة المباشرة والواضحة للطبيعة الإنسانية ، إذ يُنظر للإنسان – طبقًا لجريمة الاتجار بالبشر – من مخلوق تم تكريمه إلى سلعة مادية يتم تداولها في الأسواق بين التجار العاملين في كافة صور الاتجار بالبشر [٢٦] ، وبهذا الأمر فإن الإنسان يصبح كائنًا اقتصاديًا ، ويتحول إلى سلعة مادية خاضعة للعرض والطلب حسب الحاجة ؛ حيث يتعارض ذلك مع

الطبيعة الآدمية للبشر ، لكونهم أحياء ، ومع الطبيعة البشرية والإنسانية وحقوق الإنسان [٢٧].

وفي هذا السياق يتضمن أيضًا تعريف الاتجار بالبشر كل عمليات البيع أو الشراء أو التهريب أو خطف الأشخاص أو استغلالهم لأغراض الأعمال القهرية أو المتاجرة الجنسية أو الزواج القسري أو غيرها من العمليات مثل العمليات الإعلانية الإباحية ، والزواج حسب الطلب ، أو أي صورة أخرى من أعمال ذات صلة بالشهرة أو تحقيق الجنس [٢٨].

وفي ضوء الطرح السابق يتحدد التعريف الإجرائي للاتجار بالبشر في أنه :

فعل يتمثل في القيام بجرائم غير مشروعة ضد فئات مستضعفة أو في حالة فقر ، أو من هم في ظل ظروف معيشية متدنية ، وتقصد الدراسة بهم النساء والأطفال والفقراء ، والذين تقع عليهم ممارسة هذه الأفعال دون رضاهم وقسرًا عنهم ، مقابل أجر أو باستخدام القوة والإكراه والإجبار ، وذلك في إطار من السرية التامة، من أجل حمل هذه الفئات على القيام بسلوك ما ، بغرض تحقيق ربح أو إشباع رغبة بطريقة لا أخلاقية، لا تقرها القواعد والمعايير الاجتماعية في المجتمع. وذلك بفعل عوامل ومتغيرات اجتماعية تتعلق بالبناء الاجتماعي، وتمارس ضغوطًا على هؤلاء الأفراد لتحقيق أهداف يتعذر تحقيقها في الواقع بالوسائل المشروعة ، فيلجأون إلى تحقيقها بوسائل غير مشروعة، وتقع أفعالهم تحت مسمى الاتجار بالبشر ، وذلك في إطار ثقافة فرعية جانحة.

ثانيًا : مفهوم الأنومي Anomie :

في إطار سعي الدراسة الراهنة لتحليل ظاهرة الاتجار بالبشر في ضوء الأنومي أو غياب المعايير Anomie ، لابد أن نتوقف أمام هذا المفهوم ، والذي يشير في مجمله إلى الغياب التام للمعايير والقيم الاجتماعية بين أفراد المجتمع [٢٩]. حيث يشير الموقف الأنومي إلى حالة من انعدام القواعد المنظمة للسلوك البشري بين أفراد المجتمع ، حيث يعجز هؤلاء الأفراد عن التكيف مع نسق القيم السائد في المجتمع ، والذي كان يمكنهم التكيف معه من قبل [٣٠].

وتعني كلمة اللامعيارية المشتقة من الكلمة اللاتينية Anomie انعدام القانون ، وانعدام الخطة أو انعدام الثقة أو تعني الشك ، وقد أوردتها بعض القواميس لتدل على حالة الاضطراب أو اختلال النظام [٣١]، وعندما يستخدمها المتخصصون في العلوم الاجتماعية ، فإنهم يشيرون إلى صفة تتعلق بالبناء الاجتماعي ذاته، أو في أحد الأنظمة الاجتماعية التي يتركب منها ، وليس لحالة تعبير عن انهيار التماسك الاجتماعي. وعندما تنتشر حالة اللامعيارية ، وبشكل واضح بين أفراد مجتمع ما ، فإنه يتلو ذلك حالة من فقدان القواعد التي تحكم السلوك فيه ، وذلك لقوتها وسيطرتها على الأفراد [٣٢].

وتأسيسًا على التغيرات الاجتماعية والمفاجئة الحادثة في بعض المجتمعات ، تبدو المعايير الاجتماعية وكأنها متناقضة وغير واضحة ، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من الخلط بين الأفراد ، والمحصلة النهائية وجود قدر كبير من الاضطراب في القواعد المعيارية ، وهو ما يسمى بالأنومي [٣٣].

وفي ذات السياق يلاحظ أن الأنومي Anomie تظهر كنتيجة لسوء الأحوال المعيشية المصاحبة للتغير الاجتماعي وسيادة حالة من الفقر والتهميش الاجتماعي حيث يواجه الأفراد في ظل تلك الأوضاع بطائفة من المستويات المنخفضة من الأوضاع المعيشية (٣٤).

وتعني كلمة الأنومي حالة من اللامعيارية، وتتمثل في ثلاث صور أساسية هي:

- موقف اجتماعي يفتقد إلى القواعد الملائمة.
- غموض القواعد الخاصة بالمواقف الاجتماعية وإبهامها.
- عدم وجود اتفاق عام على القواعد الملائمة للمواقف الاجتماعية أو عدم وجود تفسير عام لهذه القواعد (٣٥).

هذا وتظهر حالة " الأنومي " حينما تفقد القواعد التقليدية سلطتها على السلوك ، وذلك نظرًا لانهيار التنظيم الاجتماعي في المجتمع ، حيث يصبح البناء الاجتماعي عاجزًا عن أن يقدم لبعض فئاته الاجتماعية ما يمكنهم من تحقيق أهداف المجتمع ، وما يمكنهم من إشباع رغباتهم الحياتية ، والوصول إلى مستوى محدد من بلوغ الآمال، إلى أن ينتهي الأمر في النهاية إلى حالة ينعدم فيها الإيمان بالقواعد الاجتماعية ، ومن ثم غياب المعايير الاجتماعية الضابطة لسلوك الأفراد ، مما يفضي إلى حالة من اللامعيارية (٣٦).

وانطلاقًا من هذه الرؤية ، يعد " إميل دوركايم " أول من استخدم " مفهوم الأنومي " في تفسير السلوك الانحرافي ، وهو في هذا الصدد يشير إلى أن الأنومي – وهي حالة من الفوضى الأخلاقية ، وانعدام المعايير الموجهة للسلوك – تعد حالة يتعرض لها المجتمع أثناء انتقاله من مرحلة المجتمع التقليدي

Traditional Society إلى مرحلة المجتمع الحديث Modern society، وذلك جراء التغير الاجتماعي السريع الذي تمر به العديد من المجتمعات [٣٧]. وذلك في كتابه تقسيم العمل الاجتماعي.

وقد استخدم (دور كايم) مفهوم اللامعيارية أو الأنومي أيضًا في دراسته الشهيرة لظاهرة الانتحار في المجتمع الأوروبي ، حيث قسم الانتحار إلى ثلاثة أنماط : (غيري) يتم في سبيل الجماعة ، و(أناني) يتم رغبة في الهروب من المجتمع ، و (لا معياري) نتيجة لعدم التكيف الاجتماعي ، ومفهوم اللامعيارية عند (دور كايم) يقابل مفهوم التضامن الاجتماعي ، فإذا كان التضامن الاجتماعي يعبر عن حالة من التكامل الأيديولوجي الجمعي، فإن اللامعيارية تعبر عن الفوضى والاضطراب وعدم الأمن والتحلل من القواعد [٣٨].

على صعيد آخر ، استخدم العالم الأمريكي " روبرت ميرتون " هذا المفهوم كأساس لما قام به من تحليل وظيفي لظاهرة الانحراف ، وذلك في دراسته الشهيرة عن البناء الاجتماعي واللامعيارية ، حيث عنى (ميرتون) بتحليل المصادر الاجتماعية والثقافية للسلوك المنحرف ، والواقع أن تحليل (ميرتون) كان أكثر تقدمًا من تحليل (دور كايم) [٣٩] ، فطالما لا توجد حدود لطموحات الأفراد وتطلعاتهم ، فإن المحصلة النهائية هي الخروج عن دائرة القيم الأخلاقية والقواعد العرفية المنظمة لسلوك الأفراد ، الأمر الذي يفضي إلى حالة تنعدم فيها المعايير [٤٠]. ويسعى فيها الأفراد نحو تحقيق أهدافهم بطرق ووسائل غير مشروعة ، طالما أن الوسائل المشروعة يتعذر وجودها في الواقع الاجتماعي المتناقض.

ولا شك أنه باستعراض المعطيات السوسيولوجية الخاصة بمفهوم اللامعيارية ، تبين أنها تتطابق مع الحالة العامة لجرائم الاتجار بالبشر من حيث أنها تمثل نوع من السلوكيات الخارجة عن القواعد الاجتماعية العامة التي تتجاوز في مجملها القيم المجتمعية ، من حيث أنها قد تمثل أنماطًا من السلوك الشاذ غير القويم ، كما أنها تشير إلى الخروج التام عن المعايير الاجتماعية ، بكل ما تحمله من آليات ضبط سلوكيات الأفراد وتوجيههم نحو أنماط السلوك المعيارية.

ولقد انتهت الباحثة في ضوء تحليل مفهوم الأنومي إلى وضع تعريف إجرائي لذلك المفهوم تمثل في أنه نوع من الخلل والاضطراب في نماذج السلوك والتصرفات الخاصة بالأفراد ، وذلك نتيجة لتصارع المعايير الاجتماعية واضطرابها، وتباعد تحقيق الأهداف المشروعة للأفراد بالطرق المقبولة اجتماعيًا، مما يؤدي إلى استخدام الأساليب غير المشروعة للوصول إلى الأهداف المجتمعية والتي تمارس ضغوطًا على الأفراد فتتجلى في هذه الحالة الصور الانحرافية للسلوك.

الدراسات السابقة :

(١) دراسة أحمد زايد بعنوان (الزواج في إطار الاتجار بالبشر ٢٠١٠) [٤١]

هدفت الدراسة إلى رصد كافة صور الزواج القسري للفتيات في المجتمعات القروية ، من خلال رصد وتحليل هذا النمط من الزواج ، وتحليل أدوار الوسطاء الفاعلين في هذه العملية ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، واعتمدت على أساليب تحليل البيانات الكمية

والكيفية ، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج ؛ منها أن تغير البيئة الحضارية والمعمارية في القرى المصرية قد أدت إلى شيوع هذا النمط من الزواج، وذلك بدوافع الفقر وضآلة الدخول وانخفاض مستوى المعيشة ، وقدرت الدراسة الزيجات من العرب بحوالي ٣٠% من مجمل الزيجات.

(٢) **دراسة إقبال السمالوطي بعنوان (زواج الأطفال من غير المصريين في ضوء ظاهرة الإتجار بالبشر ٢٠١٠)** [٤٢]

هدفت الدراسة إلى تحليل مشكلة زواج القاصرات في ثلاثة مراكز من محافظة ٦ أكتوبر (أبو النمرس والبدرشين والحوامدية) ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وأداتي الاستبيان والمقابلة لجمع البيانات ، وقد خلصت إلى مجموعة من النتائج منها أن انخفاض الدخل ومستوى التعليم إلى جانب الفقر والبطالة تعد من أهم أسباب زواج الفتيات ، بالإضافة إلى أن ارتفاع المهور والإغراءات الاقتصادية التي يقدمها العرب كانت من أهم الأسباب الدافعة لهذا النوع من الزواج.

(٣) **دراسة ليلى علي حسين صادق بعنوان (جريمة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء كجريمة عابرة للحدود): دراسة مقارنة لمنطقة الخليج العربي ٢٠١٤** [٤٣]

هدفت الدراسة إلى تحليل مفهوم الاتجار بالبشر ، ورصد صور وعناصر هذا الاتجار ، وكذلك تحليل النطاق القانوني للإتجار بالبشر ، وأهم صوره وأنماطه وسعت الدراسة إلى وصف وتحليل مضمون التشريعات الوطنية لدول الخليج مقارنة بالتشريعات الأخرى والاتفاقيات الدولية وقد

توصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها ؛ أن جرائم الاتجار بالبشر تعد من الجرائم الخطيرة العابرة للحدود ، وأن عدم وجود القوانين المحلية الرادعة للتجارة البشرية في مناطق الخليج العربي غالبًا ما يؤدي إلى انتشار هذه الأنماط من الجرائم.

(٤) دراسة سهير صفوت بعنوان (زواج القاصرات بين التسلع والاتجار) دراسة حالة لظاهرة الزواج السياحي في مصر ٢٠١٥ (٤٤)

قدمت الدراسة تحليلاً وصفيًا لظاهرة الزواج السياحي في إطار الاتجار بالبشر مع دعم ذلك بتصورات أرباب الأسر نحو مستقبل هذا النوع من الزواج ، حيث حللت الدراسة هذه الظاهرة في ضوء عدد من الأبعاد المجتمعية والبيئة ، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك لإبراز العلاقة بين ظاهرة الزواج السياحي كنمط من أنماط الإتجار بالبشر وذلك في ضوء تحليل عدد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية ، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها ارتباط الظاهرة موضوع الدراسة بالفقر والبطالة ، والنظرة الدونية للمرأة.

(٥) دراسة مشيرة محمد العشري بعنوان (زواج القاصرات والإتجار بالبشر) : تحليل اجتماعي من منظور ثقافة الفقر : دراسة ميدانية بقرية كوم النجار بالغربية ٢٠١٧ (٤٥)

تعبر هذه الدراسة عن مجال استغلال القاصرات من أجل التجارة والربح نتيجة العديد من التأثيرات الاجتماعية التي ألقت بتوابعها على المجتمع المصري مثل قضية الفقر والعنف والجهل ، وقد

استخدمت الدراسة دليل دراسة الحالة على الأب والأم والأخوة بقرية كوم النجار – محافظة الغربية ، وقد توصلت إلى نتائج ذات صلة بموضوعها الأساسي حيث اعتبر زواج القاصرات محصورًا في الإشهار وليس التوثيق، اعتبار الزواج صفقة مع السعوديين الأزواج نظير مساعدات مادية لأهل الفتاة، مؤكدة على دور العوامل الاجتماعية كالتفكك الأسري وارتفاع عدد أفراد الأسرة في الريف ، بالإضافة إلى انتشار التقليد والمحاكاة بين أهالي القرية.

(٦) دراسة Daniel Mbassa Menick بعنوان (الاستغلال الجنسي للفتيات الصغيرات لأغراض الإتجار في الكاميرون ٢٠٠٤ [٤٦]

حاولت الدراسة من خلال هدفها العام تحليل معدل انتشار الاستغلال الجنسي للفتيات الصغيرات لأهداف تجارية خاصة في دولة الكاميرون في أربع محافظات ، وهي تعد دراسة استكشافية ، وقد استخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات ، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها ؛ أن أربع فتيات من كل عشر فتيات يقعن ضحايا لدعارة الأطفال ، وغالبية الفتيات أميات وغالبيتهن يتم استغلالهن من قبل آبائهن.

(٧) دراسة منظمة اليونيسف " UNICEF " (مركز بحوث الأبرياء) بعنوان الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال في أفريقيا (٢٠٠٥) [٤٧]

هدفت الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لقضية الإتجار بالبشر وبالأطفال في أفريقيا ، حيث عبر مندوبو الحكومات الأفريقية عن انزعاجهم لهذه القضية ورغبتهم في إعداد خطة عمل لمحاربة الإتجار

في البشر، وتدعيم ضحايا هذا الإتجار ، وقد استخدمت الدراسة أداة تحليل المضمون للوثائق والدراسات والتقارير الخاصة بـ ٣٥ دولة ، وقد خلصت إلى ضرورة النظر إلى عمل توازن بين الإصلاح الفعال للقانون الجنائي وتنفيذه الفعال ، وكذلك الالتزام التام بتحسين وحماية الحقوق الإنسانية للضحايا.

(٨) **دراسة Pyelik Jannifer بعنوان (الاتجار الجنسي في أوروبا ما بعد الحرب الباردة) ٢٠٠٦** [٤٨]

قدمت الدراسة تحليلاً للأسباب الدافعة إلى الاتجار الجنسي في أوروبا ، وذلك في عدد من الدول منها ألمانيا وبولندا وأوكرانيا ، وقد توصلت إلى عدة نتائج منها وجود صعوبة في وقف تدفق الإتجار بالأطفال وممارسة الجنس مما يسهل الإتجار غير المشروع بالبشر ، وقد ساهمت العديد من العوامل في تسهيل تجنيد الأطفال للإتجار بهم وخاصة في شرق أوروبا.

(٩) **دراسة Rafferfy Yronne بعنوان (الإتجار بالأطفال في جنوب شرق آسيا) ٢٠٠٧** [٤٩]

تهدف الدراسة إلى وصف تجارب الأطفال الذين تم الإتجار بهم في جنوب شرق آسيا ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وتوصلت إلى أن الإتجار بالأطفال له أثر بالغ على حالتهم العاطفية والنفسية والاجتماعية ، وترجع عوامل الإتجار بهم إلى الفقر وعدم

المساواة الاقتصادية والجهل ، إضافة إلى خصائص وسمات الطفل والأسرة من حيث الجنس ، والسن ، والتعليم ، ووظائف الأسرة.

(١٠) **دراسة Patricka A. Baker بعنوان (تحديات لمواجهة ظاهرة الإتجار بالبشر) ٢٠١٤ (٥٠)**

هدفت الدراسة إلى التركيز على أوضاع الاتجار بالبشر بولاية (نيفادا) و (أريزونا) وذلك بمقارنة القوانين والتشريعات المختلفة للحد من جرائم الإتجار بالبشر ، وقد استخدمت الدراسة أداة دراسة الحالة والمنهج المقارن ، وذلك بهدف تحليل العوامل الخاصة في كلتا الولايتين ، وخلصت الدراسة إلى صعوبة التوصل إلى جرائم الاتجار بالبشر برغم الجهود المكثفة لوضع القوانين الرادعة للحد منها ، إضافة إلى إحجام الضحايا عن البوح بالجرائم الواقعة عليهم.

ومن خلال الطرح السابق لأهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية ، والتي ركزت على الإتجار بالبشر في صوره وأنماطه كزواج القاصرات والاستغلال الجنسي ، نجد أن بعضًا من هذه الدراسات قد اتفق مع الدراسة الراهنة من حيث الهدف العام ، وهو تحليل جرائم الاتجار بالبشر ، وانفردت الدراسة الحالية في أنها قد ركزت على تنامي هذه الجرائم في ظل غياب المعايير الاجتماعية الداعمة لتحقيق التماسك الاجتماعي والتضامن من داخل إطار المجتمع.

وفيما يتعلق بالمعالجة المنهجية ، فقد تنوعت الدراسات السابقة في استخدام أدوات الاستبيان ودليل دراسة الحالة بما حمله من مقابلات

متعمقة ، وبين استخدام بعض الدراسات للإحصائيات والوثائق الرسمية والتاريخية لمعرفة التطور التاريخي للظاهرة ، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في استخدامها لدليل دراسة الحالة من خلال المقابلات المتعمقة. أما من حيث النتائج فقد اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة في علاقة جرائم الإتجار بالبشر ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية كالفقر والبطالة وتدني المستوى المعيشي والجهل والأمية.

على صعيد آخر ركزت بعض الدراسات السابقة على بعض النظريات الخاصة كالنظرية النسوية والهيمنة الذكورية وثقافة الفقر ، في حين تعالج الدراسة الراهنة جرائم الإتجار بالبشر في ضوء نظرية (الأنومي) أو غياب المعايير الاجتماعية ، باعتبار أن هذه الجرائم تتخطى حدود التقاليد والأعراف المجتمعية ، كما تعد خرقًا للقيم الاجتماعية في ضوء ما تسببه من أضرار ومخاطر اجتماعية.

تاسعاً : التفسيرات النظرية لأفعال الإتجار بالبشر :

تنوعت التفسيرات النظرية لظاهرة الإتجار بالبشر في عصر العولمة حيث تحول الإتجار بالبشر بكافة أنماطه وأشكاله سواء زواج القاصرات أو الاستغلال الجنسي أو بيع الأعضاء البشرية إلى سوق داخلية، ولا شك أن هذه الصور الداخلية ترتبط بالصور الخارجية في نظام عالمي يتشابك على ضوء أسس غير عادلة وغير متكافئة ، ويضع الضعفاء في موقف الخطورة.

ولا شك أن التغيرات الحادثة في المجتمع قد طرحت أمام بعض الأفراد البدائل السلوكية المختلفة التي قد تجعلهم عرضة لتبني منظومات قيمية معينة تتباين عما هو سائد في المجتمع ، وقد عبر عن هذه الرؤية نظرية الأنومي أو اللامعيارية وخاصة عند (دوركايم) وذلك من خلال دراسته عن تقسيم العمل وتأثيره على درجة تكامل التنظيم الاجتماعي ، وما يسود المجتمع من اضطرابات وتفكك نتيجة التغيرات التكنولوجية السريعة، ومن ناحية أخرى أكد (دوركايم) ، أيضًا على أن الجريمة (الانتحار في الحالة الدوركايمية) تزداد انتشارًا في حالة تحلل الروابط وتفكك الضوابط الاجتماعية التي تخلق بدورها ضغطًا اجتماعيًا ، يظل يهبط إلى أسفل إلى أن ينزل إلى الأفراد ، حيث يشعر الأفراد بالضغط والتوتر أثناء السعي نحو سد حاجاتهم المتجددة التي لا تمكنهم قدراتهم من تحقيقها ، وطالما لا توجد حدود لطموحات الأفراد وتطلعاتهم ، وفي غياب قوة أخلاقية ضابطة تنظم الغرائز والرغبات تظهر حالة من الأنوميا الاجتماعية التي تسود فيها حالة من اللامعيارية والتحلل القيمي. (٥١)

واستنادًا إلى حقيقة أن الضمير الجمعي (*) يبقى قويًا ، طالما أنه لا يسمح بالسلوكيات المتناقضة، غير أنه بسبب ضعف الضمير الجمعي ، ومن ثم ضعف الضبط الاجتماعي يتوقف احترام القواعد العامة، وبذلك يصبح تأثير الضمير الجمعي في ضبط وتنظيم سلوكيات البشر ضعيفًا للغاية ، وفي مثل هذه الحالة تنتشر حالة الأنومي أو انهيار المعايير ، وهي الحالة التي تعني التحرر من الضبط الجمعي كما تعني التحرر الفردي من كل ضوابط الجماعة ، وبذلك تنتفي أي ظروف أو شروط تضبط السياق الاجتماعي أو تنظم التفاعل

في إطاره ، وبذلك ينطلق السلوك باتجاه تحقيق إشباع حاجات الفرد [٥٢] دون أن يستجيب لمتطلبات المجتمع.

وفي ذات السياق ، طور " روبرت ميرتون " هذه الرؤية التفسيرية ، وقدم تصورًا لأنماط الخلل الوظيفي في المجتمع ، والتي تنجم عن حالة ثقافية يحدث فيها تباعد بين الأهداف والقيم الثقافية وبين الوسائل المتاحة لتحقيق تلك الأهداف [٥٣] وطبقًا لتلك الحالة الثقافية ، فإن وسائل تحقيق تلك الأهداف ليست متاحة للجميع وبالتساوي ، وعندما تمارس هذه الأهداف ضغوطًا قوية على صاحبها ، فإنه يلجأ إلى تحقيقها بوسائل غير مشروعة متمثلة في كافة الصور الانحرافية للسلوك [٥٤].

ويؤكد (ميرتون) أن أفراد المجتمع يختلفون فيما بينهم في درجة تعرضهم لهذه الضغوط، فالفقراء أكثر عرضة للضغوط من غيرهم ، فإذا اجتمع الفقر والطموح والعجز عن تحقيق الطموح ، فإن الانحراف لابد أن يحدث ، وإذا ما انتشر هذا النوع من الضغوط ، فإن المجتمع يدخل إلى درجة الأنوميا أو فقدان المعايير بالمعنى الدوركايمي، حيث يفشل المجتمع في أن يوفق بين الوسائل والغايات، الأمر الذي يفقد البناء قدرته على أن يولد أساليب ضابطة للسلوك. [٥٥]

وفي ذات السياق لفت " ميرتون " الانتباه إلى أهمية الحرمان النسبي في الانجراف نحو الانحراف، كما لفت النظر إلى اختلاف الأساليب التي يمكن أن تستخدم في الولوج إلى دائرة الانحراف. بيد أن الحرمان النسبي في ذاته لا يفسر الانحراف ، ولكن لابد من توافر عوامل أخرى وسيطة تساعد أن يحول الحرمان

أصحابه إلى دائرة الانحراف ، ومن بين هذه العوامل التي أشار إليها (ميرتون) أهمية الجماعة المرجعية Reference Group ، فالأفراد الذين يعانون صورًا من الحرمان في الدخل والتعليم والطموح المهني لا ينزلقون بالضرورة إلى مستوى اللامعيارية أو الوهن الأخلاقي الذي يدفعهم بالتبعية إلى تبني قيم انحرافية ، ولكن ثمة عاملاً هامًا وهو مقارنة أوضاعهم الواقعية بالآخرين محاولين تقييم أوضاعهم في ضوء مقارنتها بجماعة مرجعية هي جماعة أقرانهم ، وفي الغالب تنتهي هذه المقارنة بالتحيز نحو الأساليب التي يتبناها هؤلاء الأقران في تحقيق أهدافهم ، ومن هنا تكتمل دائرة الانحراف. (٥٦)

وفي ضوء الأطروحات السابقة لنظرية الأنومي من خلال وجهتي النظر الدوركايمية ، والميرتونية في تفسير الظاهرة موضوع الدراسة ، يمكن استجلاء تفسيرات نظرية مكملة وفي ذات السياق حيث يمثل الاتجار بالبشر بكافة أنماطه (زواج القاصرات – الاستغلال الجنسي – بيع الأعضاء البشرية) ثقافة فرعية جانحة أو منحرفة عن السياق الثقافي العام للمجتمع الكلي ، وقد صاغ هذه الرؤية التفسيرية ألبرت كوهين (Kohen) وتظهر هذه الثقافة عندما يتحول الانحراف إلى سلوك اعتيادي بفعل الفروق الفردية بين الأفراد في عمق القيم الاجتماعية. (٥٧)

وتأكيدًا على حالة الأنوميا التي صاغها كل من (دوركايم وميرتون) التي تتدهور فيها المعايير والمعاني الأخلاقية ، ثمة خصائص في الثقافة الفرعية الجانحة عند (كوهن وميلر) تسعى إلى تفسير ظاهرة الإتجار بالبشر كظاهرة انحرافية عن الثقافة المسيطرة الكلية للمجتمع ، والتي تتجلى فيها صور التحايل

والذكورية المفرطة ورفض ثقافة المجتمع وغالبًا ما تجد هذه الثقافة الفرعية تبريرات لسلوكها المنحرف اللامعياري الناجم عن قناعات وتصورات ثقافية معينة. (٥٨)

وفي هذا السياق أكد (ماتز) Matz على أن الانحراف يمثل ابتعادًا عن الثقافة التقليدية التي تربي عليها الأفراد ، والدخول في أساليب سلوكية غير تقليدية يختارها الأفراد بإرادتهم وباختياراتهم العقلانية ، التي تخضع لظروف بنائية خاصة بالمجتمع قد تكون خارجة عن إرادتهم كظروف الفقر فيشعرون أنهم ضعفاء ، ومن ثم ينحازون إلى هذه السلوكيات ارضاءً لطموحهم واختياراتهم غير مبالين بوقوعهم تحت طائلة القانون ، لإدراكهم الشخصي لأنفسهم بأنهم ضحايا Victims ، وهنا يقابل (ماتز) بين نوعين من القيم : القيم السائدة المتفق عليها Conventional Values والقيم الخفيةٍ Subterranean Values ، ويحدث الانجراف Drift إلى عالم السلوك المنحرف عندما يختار الفرد القيم الخفية ويحولها إلى أسلوب حياة ، وغالبًا ما تدور هذه القيم الخفية حول قيم الجشع والعدوان والجنس. (٥٩)

ولعل هذه المقولات النظرية تنطبق على موضوع الدراسة الراهنة ، فكل صور الاتجار بالبشر يصيغ أصحابها ثقافة فرعية ذات قناعات شخصية بجدوى هذه الأفعال ، ومن ثم ابتكار تبريرات لتلك الأفعال كالفقر في حالات زواج القاصرات وبيع الأعضاء البشرية ، والقناعة باستباحة أفعال الاستغلال الجنسي للمحارم بفعل قناعات فكرية خاصة نابعة من ثقافة فرعية جانحة ، تسودها قيم التحايل والذكورية المفرطة والوقوف ضد الثقافة الكلية للمجتمع في حالة تسيطر

عليها غياب المعايير الاجتماعية وانتفاء المعاني الأخلاقية ، وانعدام المعايير الموجهة للسلوك ، وبذلك تظهر حالة الأنومي وتفقد القواعد التقليدية سلطتها على السلوك في إطار ثقافة جديدة يتبنى أصحابها منظومات قيمية معينة تختلف عن القيم الكلية للمجتمع. (٦٠)

عاشرًا : العوامل الثقافية :

- **الثقافة الذكورية والتمايز النوعي :**

خلصت الكتابات السوسيولوجية من خلال الأبحاث العلمية إلى أن الأبناء الذكور والإناث يخضعون لتنشئة اجتماعية Socialization تعتمد على تمايز النوع Gender منذ لحظة الميلاد ، كما أن الأنماط التقليدية للأدوار التي يقوم بها كل نوع يتم تدعيمها من قبل البيئة الاجتماعية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة ، والمدرسة ، وجماعات الأصدقاء. (٦١)

وانطلاقًا من هذه الرؤية يلاحظ أن الأدوار ما هي إلا نتاج لتفاعل اجتماعي سابق لكنها توجه التفاعل الحالي ، فالجيل الأصغر يتقبل توقعات الجيل الأكبر دون مناقشة ، وذلك في ضوء سياقات اجتماعية مدعمة لطبيعة تلك الأدوار. (٦٢)

وعلى نطاق مجتمعاتنا العربية نجد أن الثقافة الذكورية والتنظيمات الاجتماعية الأبوية تعطي أولوية – تكاد تكون مطلقة – للذكر مع تهميش دور المرأة وعدم الاعتداد به ، ويتم تنشئة أعضاء المجتمع على هذه التفرقة والعمل بمقتضاها مما يعمل على ترسيخ وتعميق الثقافة الذكورية التي تدعم الشخصية التعسفية القائمة على التمييز بين الجنسين. (٦٣)

وفي ضوء هذه الثقافة الذكورية انسحبت هذه النظرة إلى العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة ، حيث يقع الجرم على المرأة دائمًا في حالات الاستسلام للإغراء قبل الزواج ، وفي حالة عدم الإنجاب ، وإن لم تنجب الذكور ، كما أنه في كثير من الحالات تسود الأنانية الذاتية علاقات الرجل الجنسية مع المرأة ، معتقدًا أن المرأة ما هي إلا أداة لمتعته الشخصية ، كما يتخذ الرجل من ضعف المرأة وقلة حيلتها مبررًا لاستغلالها. [٦٤] هذا الاستغلال النابع من تنشئته الاجتماعية والثقافية وتكوينه النفسي وتربيته على قيم الرجولة المكتسبة من المجتمع الأبوي والمترسخة في مخيلته منذ الصغر.

ولا شك أن هذه النظرة تتأكد في ظاهرة الاتجار بالبشر بنمطيها زواج القاصرات والاستغلال الجنسي، وبات النظر إلى المرأة كونها سلعة تخضع للإتجار والاعتداء الجنسي والاستبعاد والاستغلال الجنسيين، فضلاً عن العنف الموجه ضد المرأة بسبب التحيز الثقافي.

وفي ذات السياق يلاحظ أن العنف يظهر عندما يكف العقل عن القدرة على الاقتناع ، فيلجأ الإنسان إلى تأكيد الذات عبر العنف والقهر ، اللذان يؤديان إلى السيطرة على الآخر وتدميره ، ومن ثم فإن العنف الجنسي هو استخدام القوة أو الإكراه في ممارسة الجنس [٦٥] ، وذلك كما في حالات الاستغلال الجنسي.

وفي هذ السياق تتجلى عملية الاستهداف الجنسي Sexual objectification للمرأة حيث ترى (ليندا ليمونشيك) Linda Lemoncheck أن النساء يتم استهدافهن جنسيًا حينما ينظر إليهن على أنهن مجرد أشياء (فاقدة

المشاعر والأحاسيس) ؛ مما يقلل من شأنهن ويعرضهن للإهانة ، أو عندما يتم التعامل معهن على أنهن كائنات لهن القليل من الحقوق أو ليس لهن حقوق على الإطلاق ، وليس من حقهن التمتع بالحرية مثل باقي الأشخاص الآخرين. (٦٦)

حادي عشر : الاتجار بالبشر في ضوء بعض العوامل الفاعلة :

أ- الفقر والحرمان النسبي :

تشهد أدبيات الفقر صيغًا جديدة في التعامل مع الفقر وارتباطه بالحرمان النسبي ، وقد تجلى ذلك في التقارير المتتالية للتنمية البشرية والتنمية في العالم ، وذلك بالتركيز على السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وفي هذا الصدد برزت ثلاثة مداخل منهجية لتحديد مفهوم الفقر وسبل قياسه ، وقد تحددت هذه المداخل في مدخل الفقر المطلق ومدخل المؤشرات ومدخل الفقر النسبي. (٦٧)

على صعيد آخر يشير الفقر إلى الحرمان من الفرص اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية الغذائية والتعليمية والسكنية والمهنية ، ورغم تعدد المقاييس وعدم وجود معايير موحدة لقياس الفقر ، فإن المقياس الأكثر شيوعًا هو الذي يعتمد على متغيري الدخل والإنفاق ومستوى الاستهلاك ، ويعرف الفقر في هذه الحالة بمقدار السلع والخدمات التي يمكن أن تحصل عليها الأسرة بهذا الدخل ، ويقتضي هذا المقياس وضع حد أدنى لمستوى الاستهلاك للأسرة المعيشية ، وإذا لم يتحقق فتعد أسرة فقيرة. (٦٨)

ومع تفاقم الفقر والحرمان النسبي يزداد الإحساس بفقدان الأمن الإنساني وعجز الدولة عن توفير الحماية للأفراد بمعنى إمدادهم بالأمن الاقتصادي

وتوفير الدخول والوظائف الآمنة ، إضافة إلى الحرية الشخصية والكرامة الإنسانية والمشاركة في الحياة المجتمعية ، ويتطلب الأمن الاقتصادي إمكانية توفير سبل الحصول على الموارد المختلفة ، وما يترتب على ذلك من عدم الشعور بالأمان ، وضعف القدرة على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية. (٦٩)

وتشمل حالة الحرمان النسبي التوتر الناجم عن عدم إشباع الحاجات الأساسية ، وكذا الفجوة بين تطلعات الأفراد وإمكانياتهم المحدودة القاصرة ، فهي تباين بين توقعات الأفراد لظروف الحياة التي يعتقدون أن لهم حقًا فيها ، والحياة الواقعية التي يحيون في ظلها. (٧٠) وهنا تظهر الأنومي طبقًا لـ (روبرت ميرتون) فحينما يعجز الأفراد عن تحقيق أهدافهم بالوسائل المشروعة المتاحة والمتواضعة أحيانًا ، فإنهم يلجأون إلى تحقيقها بوسائل غير شرعية تتجلى في أنماط متباينة من الصور الانحرافية.

وانطلاقًا من هذه الرؤية لعامل الفقر والحرمان النسبي تظهر مجموعة من الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية التي تمارس تأثيرها على الأفراد ، من ثم تنتقل إليهم مشاعر الإحباط واليأس والفشل والسلبية إزاء ظروف قاسية ، وهنا ينظر المحرومون لأنفسهم على أنهم ضحايا المجتمع. بيد أن ظاهرة الاتجار بالبشر وإن كانت ترتبط في كثير من جوانبها بالفقر والحرمان النسبي في أنماطها الثلاث زواج القاصرات والاستغلال الجنسي وبيع الأعضاء البشرية ، إلا أن الفقر لابد أن يقترن بعوامل أخرى " كالطموح والعجز عن تحقيق ذلك الطموح ، فضلاً عن حالة الإحباط التي تنتاب بعض الأفراد كل هذه المصاحبات إضافة

إلى الجماعات المرجعية للفقراء كجماعات الأقران ، ومقارنة أوضاعهم الواقعية وتقييمها في ضوء أوضاع تلك الجماعات ، كل ذلك من شأنه أن يجعل من الفقر التربة الخصبة للانحراف والخروج عن المعايير.

ب- الأمية ونقص التعليم :

إذا كان التعليم يرقى بمستوى التفكير الإنساني ، ويؤدي إلى تهذيب الفرد وتوجيه سلوكه ، ويخلق فيه القدرة على ضبط النفس والالتزام بتقاليد المجتمع ونظمه واحترام القوانين السائدة فيه ، ويفسح المجال أمام الفرد ليعيش في مستوى أفضل بمنأى عن الإجرام ، فإنه أيضًا يقضي على ما يصطحب الجهل من إيمان بخرافات قد تصدر عنها الجريمة أحيانًا. (٧١)

ولا شك أن الحرمان من التعليم أو الأمية ، وكذا التسرب الدراسي ليس هما العاملان المؤديان إلى الانحراف والجريمة ، لكنهما يسهمان في الانجراف نحو طريق الانحراف ، وذلك بمصاحبة عوامل أخرى كالفقر والبطالة ورفقاء السوء ، وهنا تتجلى صور الاتجار بالبشر بفعل عوامل عديدة يصعب فصلها ؛ إذ تجد في تجمعها بيئة مناسبة للانحراف ، وذلك في ضوء مناخ من الفوضى الأخلاقية وانهيار البناء التنظيمي للمجتمع حيث تفقد القواعد التقليدية سلطتها على السلوك ، فيبدو الانحراف في أبهى صوره وسط ثقافة أنومية انحرافية .

جـ- البطالة ووقت الفراغ :

تعزى الأفعال الانحرافية في كثير من صورها إلى البطالة ونقص التشغيل وبخاصة جرائم الاغتصاب والاستغلال الجنسي ، فمعنى عدم حصول الشباب على فرص العمل حرمانهم من مقومات الحياة الآمنة المستقرة، فلا أمل في زواج

أو تكوين أسرة أو علاقات جنسية مشروعة [٧٢] ، وفي هذا السياق يؤكد (جاكوبس) Jacobs أن الاستغلال الجنسي والسرقة هي أمور شائعة بين العاطلين عن العمل ، بل قد تمتد نتائجها السلبية أيضًا بعد خروج هؤلاء الشباب من المؤسسات العقابية ، حيث لا يجدون سوى أعمالاً متقطعة وغير منتظمة وأعمالاً خدمية ومؤقتة. [٧٣]

غير أنه من تداعيات البطالة أيضًا الفراغ الذي يعد واحدًا من الأسباب الكامنة وراء حالات الاستغلال الجنسي ، فهناك العديد من الشباب يقضون وقت فراغهم بأسلوب خاطئ ، وهذا الفراغ يتيح لهم العبث بنظام القيم الاجتماعية في سبيل شغل وقت الفراغ ، والتخلص من الروتين اليومي والقضاء على مشاعر الملل والإحباط. [٧٤]

على صعيد آخر ، فإن هناك آثارًا تدميرية تنجم عن البطالة تتمثل في الشعور بالاغتراب والقلق والاكتئاب وضعف الانتماء لقيم المجتمع ، فيفقد الشباب طموحهم ودوافعهم نحو العمل والإبداع والإنتاج ، فيقل إنتاجهم ويضطرب سلوكهم على المستويين الفردي والمجتمعي ، وبالتالي يدخلون في حالة من الاضطراب القيمي والثقافي تنتفي فيها معني المسئولية الاجتماعية ، ويغلب عليها الكسل والتراخي. [٧٥]

وهكذا بات واضحًا في الأفق أن معطيات جيل بأكمله ، قد بدأت تتغير وبدأنا نلمح مظاهر وآليات حديثة في السلوك غير نابعة من الواقع الاجتماعي ولكنها نتيجة لظروف وأوضاع اقتصادية معبرة [٧٦] نجم عنها أنماطًا متباينة من

السلوكيات المنحرفة ذات الصلة بأنماط الإتجار بالبشر كالاستغلال الجنسي على سبيل المثال.

د – وسائل الإعلام والإنترنت :

تعد وسائل الإعلام في أي مجتمع هي المسئولة عن صياغة ونشر وتوزيع الأخبار والمعلومات والأفكار والآراء ، وبالتالي تصبح من أهم الوسائل الفاعلة في أي مجتمع لتغيير القيم والاتجاهات وتعزيز أو تهميش أي سلوك في ذات المجتمع ، ومن ثم يزداد تأثيرها على أفكار وقيم وآراء الأفراد في المجتمع ، لما تحظى به من التقدير والثقة الكبيرين. (٧٧)

وقد تأثرت جميع الشرائح والفئات الاجتماعية بالتطورات الحادثة في وسائل الإعلام والاتصال وتكنولوجيا المعلومات ، والسيل المتدفق للأفلام والمسلسلات المعبرة عن عوالم غريبة وإشارات كثيرة لرموز حياتية ، وبطولات خرافية ، وتشويهات التاريخ ، وبث روح العداء وثقافة العنف ، هذا بالإضافة إلى رواج أفلام الجنس والمخدرات ، وقد ساعد على رواجها حالة الخمول الثقافي والفقر الإبداعي ، وانحسار الثقافة الحقيقة في المجتمع.(٧٨) وبهذا أخذت وسائل الإعلام تلقي بشباكها على جيل الشباب ، وتملأ ساعات فراغه (وهو يعاني أساسًا من البطالة) ، لأنها تنهال عليه بكم هائل من الصور المتلاحقة والأصوات المتعاقبة محددة لهم أطر التعامل وأساليب السلوك وطرق التفكير ، وفي تكوين الصور الذهنية عن الدول والمواقف والأحداث. (٧٩)

ومن هنا تنشأ الخطورة حيث تنشأ هزات في القيم والمعتقدات ، وتتجلى أشكال التغيير والتعديل القيمي والثقافي التي تقوم بها وسائل الإعلام ، وذلك

لأسباب عديدة وبخاصة أن التزام الشرائح الاجتماعية وخاصة الشباب بالقيم والمعايير الثقافية يكون حتى هذه المرحلة ضعيفًا ، ومن ثم نجد أن الشباب خلال هذه المرحلة يملكون نوعًا من المرونة الثقافية أو القيمية ، فهم في حالة تغريب وتجريب وتعديل دائم لكل ما استوعبوه من قيم ناجمة عن مؤسسات التنشئة الاجتماعية. (٨٠)

وقد أظهرت العديد من الدراسات أن الاستغلال الجنسي للنساء ليس نتاجًا لتصرفات عدد قليل من المنحرفين ، بل على العكس من ذلك فقد مارسه من قبل عدد كبير من الرجال ، وأن تأثير المتغيرات الاجتماعية والثقافية في الاعتداء الجنسي على الإناث كان محل اهتمام الكثير من التحليلات ، ويعد دور الإعلام الجماهيري Mass Media أحد مجالات هذا الاهتمام ، حيث يفترض المنظرون في الإعلام أن له تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على السلوك ، فهناك صور معينة هي المسئولة عن أفعال معينة ، فتصوير الاغتصاب في الأفلام التي تعرض في التليفزيون قد يؤدي إلى تقليد العديد من الأحداث صغيري السن لهذا السلوك بصورة مباشرة. أما بالنسبة للنماذج غير المباشرة فإنهم يعتمدون على علاقة السبب والنتيجة ، فهم يفترضون أن هناك علاقة أكثر تعقيدًا بين الصور التي تعرض في وسائل الإعلام والسلوك ، حيث يعتقدون أن أنماط التفكير وأنماط الإثارة الجنسية يتم تعديلها بالتعرض لصور العنف الجنسي. (٨١)

على صعيد آخر ، تقوم وسائل الإعلام ببث الصور والدعايات والإعلانات التي تستخدم بعضها النساء بوصفها سلعًا رخيصة ؛ الأمر الذي قد يحرض على الإباحة والنظرة الدونية للمرأة في بعض الأحيان.

واستكمالاً للتطور الحادث في وسائل الاتصال ما حدث في عالم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات وشبكات الإنترنت والبريد الإلكتروني ، وما أتاحه من فرص للأفراد والدول والمجتمعات للارتباط بعدد من الوسائل كالقنوات الفضائية والكابلات الضوئية ومحطات الإذاعة ، ويعد الإنترنت بوصفه وسيطًا اتصاليًا وآلية للاتصال بالآخرين هدفها التواصل وإقامة علاقات اجتماعية جديدة ومتطورة. (٨٢)

وفي هذ السياق يلاحظ أن الشات (Chat) أو الدردشة المفتوحة عبر الإنترنت ينتقل فيه المستخدم من همومه اليومية والحياتية وعلاقاته مع المجاورين له فيزيقيا واجتماعيًا إلى عالم غير ملزم له على الإطلاق ، يتم التعبير فيه عن قضايا مشتركة أو قصص حب ووعود عاطفية. (٨٣) وقد يسهم الشات أيضًا في الاتصال براغبي ممارسة الجنس عبر الإنترنت.

ومما لا شك فيه أن هناك عواقب وخيمة لإدمان الشباب الأفلام الإباحية والمجلات الجنسية حيث يؤدي إلى مشكلات خطيرة في المجتمع مثل تدمير القيم والأخلاق ، وظهور أنماط الاتجار بالبشر كالاستغلال الجنسي للمرأة.

هـ- العولمة وغياب المعايير الاجتماعية :

اجتاحت ظاهرة العولمة الحكومات والدول والبشر ، وقد تعمقت بفضل تنوع آلياتها وزيادة تقدمها ، والتي تتمثل في الشركات متعددة الجنسيات

والفضائيات والإنترنت وأسواق المال والهجرة [٨٤] وقد أدت هذه الآليات إلى إزالة الحدود والحواجز بين الدول والشعوب والثقافات ، ومن ثم انتشار السمات والأنماط الثقافية من مكان لآخر.

وفي ظل موجات العولمة المتدفقة وفي ضوء بعض السياقات الاجتماعية والثقافية كقصور التعليم والبطالة ووقت الفراغ ، وفي ضوء تحلل البعض من المسئوليات في العمل والأسرة ، تؤدي إلى قبل ذلك يؤدي إلى ما أطلق عليه (إركسون) الهوية المشتتة Golentity Diffusion ، وفي ظل تضاؤل الفرص لتحقيق الذات اقتصاديًا نتيجة للأزمات الاقتصادية في المجتمع فإن أزمة الهوية الثقافية تعد مظهرًا من مظاهر مشكلات المجتمع المعاصر. [٨٥]

وعلى ذلك فإن العولمة قد أتاحت في ذات الوقت صورًا خفية من السلوك تكشف عن وجه آخر من الاستغلال والقهر من جانب بعض البشر على آخرين أضعف منهم وأقل منهم شأنًا ، يستخدم فيها بعض البشر أدوات العولمة في تحقيق مآربهم ومكاسبهم المادية ، ويدفع الآخرون الثمن من حياتهم وأعراضهم وأجسادهم. وبذلك فقد ساهمت العولمة في عملية تسليع المرأة والأطفال حيث تحول الجنس إلى صناعة رابحة وتحولت فيه المرأة إلى سلعة [٨٦] وقد شهدت قضية الإتجار بالبشر في عصر العولمة صور تصعيدية على ثلاث مستويات :

المستوى الأول : ارتباطها بجرائم أخرى (خاصة جرائم الاستغلال الجنسي) .

المستوى الثاني : تحول الاتجار بالبشر إلى صور زواج القاصرات صغيرات السن.

المستوى الثالث : صور استغلال الفقراء من خلال عملية بيع الأعضاء البشرية.

ولا شك أن هذه المستويات الثلاث ترتبط بالنظام العالمي القائم على أسس غير عادلة وغير متكافئة بشكل يجعل بعض البشر يفقدون القدرة على المقاومة ، والنتيجة النهائية هي انتشار تلك المستويات من الاتجار بالبشر في إطار قيم مغلفة وقناعات مختلفة ، بالقدر الذي قد لا يسمح لممارسيها بأية خيارات بديلة تمنحهم فرص الاختيار بين البدائل الممكنة. (٨٧)

ثاني عشر : الأزمة الأخلاقية وانهيار المنظومة القيمية (الأنومي) :

وفي ظل هذا المشهد الحافل بالتناقضات تتجلى قضية غياب المعايير الاجتماعية الناجمة عن الأزمة الأخلاقية بالمجتمع وانهيار المنظومة القيمية من خلال وجهتي نظر هما :

(١) **وجهة النظر الدوركايمية في الاتجار بالبشر :** أوضح دوركايم في كتابه (تقسيم العمل الاجتماعي) أن الفقر يعد انعكاسًا صارخًا لانعدام وغياب العدالة الاجتماعية ، وينتج عنه معارضة ورفض للقيم والمعايير الاجتماعية والأخلاقية التي يؤمن بها غالبية أفراد المجتمع ، وعليه تكون صور الاتجار بالبشر إحدى صور الرفض الاجتماعي ، كما أن عجز الأفراد عن تحقيق أهدافهم وطموحاتهم في ظل القهر الاجتماعي يلعب دورًا بالغًا في انحرافهم اجتماعيًا نظرًا للضغط الممارس عليهم من

قبل تلك الأهداف ، فيظهر الاتجار بالبشر في صورتيه بيع الأعضاء البشرية ، وزواج القاصرات.

وفي ذات السياق يؤكد دوركايم أن التباين الناتج عن التوسع في تقسيم العمل يجعل الناس أكثر اعتمادًا على بعضهم البعض لأن كل فرد يحتاج إلى البضائع والخدمات التي يصنعها الآخرون ممن يعملون في مهنة أخرى ، وتبدأ العلاقات الاقتصادية المتبادلة والاعتماد المتبادل تحل محل المعتقدات المشتركة في إقرار الإجماع الاجتماعي ، فضلاً عن تقسيم العمل القهري حيث يعمل البعض بمهن لا تتناسب مع قدراتهم.

كما أشار دوركايم إلى الآثار الناجمة عن عمليات التغيير في المجتمعات الحديثة (العولمة في مجتمعاتنا) كونها تسفر عن صعوبات اجتماعية قد تتسبب في اضطراب أساليب الحياة التقليدية ، وفي القيم والمعتقدات الدينية وأنماط الحياة اليومية ، دون أن تطرح بدلاً منها قيمًا جديدة واضحة ، وربط دوركايم بين هذه الأوضاع التفكيكية وبين ظهور حالة الضياع أو الإحساس بانعدام الهدف أو القنوط الناجم عن الحياة الاجتماعية الحديثة ، وفي ظل ضياع الأهداف وتفكك المعايير تتجلى صور الاستغلال الجنسي ، مؤكدًا على أن تراجع القيم والمعايير وتآكل آليات الضبط تدفع العديد من الأفراد نحو الجريمة والطرق غير السوية لإشباع بعض الأهداف ، وكثيرًا ما تكون النتيجة حسب الطرح

الدوركايمي هي الانتحار حيث لا يتبقى أمام بعض الأفراد في ضوء عجزهم عن تجسيد طموحاتهم سوى التدمير الذاتي.

(٢) **وجهة النظرة الميرتونية في الاتجار بالبشر** :

يؤكد روبرت ميرتون على أن المجتمع يتألف من مجموعة من الأفراد المتباينين في خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وإمكانياتهم ، وهو ما قد يسهم في تباينهم في بلوغ السبل المشروعة لتحقيق أهدافهم المشروعة ، وهنا تظهر صور الاتجار بالبشر بوصفها إحدى وسائل تحقيق الأهداف كالنجاح المادي أو تحقيق رغبات جنسية.

على صعيد آخر يشير ميرتون إلى أن الانحراف والجريمة يعدان استجابة طبيعية للأوضاع التي يعيشها الأفراد ، وقد ميز بين خمسة ردود أفعال (استجابات) محتملة تجاه التجاذب والتوتر بين القيم السائدة، والوسائل المتاحة وهي :

- **الانحراف الابتكاري**

أي ابتكار وتطوير سبل غير مشروعة لتحقيق الأهداف ذات الإجبار الثقافي ، وهنا يظهر زواج القاصرات والاستغلال الجنسي وبيع الأعضاء البشرية بوصفها أحد صور بلوغ الأهداف بطرق مبتكرة طبقًا لـ (ميرتون).

- **الانحراف الطقوسي أو الشعائري**

أي الاستسلام لقيم المجتمع وإمكانيات الفرد في ظل واقع مفروض عليه.

- **الانحراف الانسحابي**

يشير إلى فشل الفرد في مواجهة الواقع مما قد يؤدي به إلى التكيف السالب وتعاطي المخدرات.

- **الانحراف الثوري**

وهو تمرد الفرد على واقعه ورفض قيمه والثورة عليه.

ولعل **الانحراف الابتكاري** هو أبرز الاستجابات انطباقًا مع موضوع الدراسة الراهنة.

ثالث عشر : نتائج الدراسة الميدانية :

سعت الدراسة الراهنة في هدفها العام – وهو إلقاء الضوء على ظاهرة الاتجار بالبشر في ضوء نظرية الأنومي Anomie ، أو اللامعيارية – إلى الوصول إلى بعض النتائج ذات الصلة بموضوعها الأساسي ، وذلك في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الفاعلة ، وسوف يتم عرض النتائج في ضوء المقولات الأساسية لنظرية الأنومي وفقًا لهذه المتغيرات ، وسوف يشتمل العرض على طرح رؤية كل من : (إيميل دوركايم) و(روربرت ميرتون) لكل هذه المتغيرات الفاعلة كل على حدة ، وهي الثقافة الذكورية ، الفقر ، الأمية ، وسائل الإعلام والإنترنت ، العولمة وغياب المعايير الاجتماعية. يعقب ذلك عرضًا للأزمة الأخلاقية وانهيار المنظومة القيمية ودورها في غياب المعايير الاجتماعية ، وأخيرًا تفسير الخبراء والمتخصصين لظاهرة الإتجار

بالبشر ثم مناقشة النتائج ووضع رؤية مستقبلية للحد من انتشار الظاهرة في المستقبل.

وبادئ ذي بدء تجدر الإشارة إلى بعض الاعتبارات ذات الأهمية حول حالات الدراسة :

١- تتنوع صور وأنماط الاتجار بالبشر ما بين زواج القاصرات ، والاستغلال الجنسي ، وبيع الأعضاء البشرية، وطبقًا لهذا التنوع. تباينت حالات الدراسة حسب أنماط الإتجار ، حيث اقترن زواج القاصرات بالاستغلال الجنسي في بعض الحالات (الحالتين ١ ، ٨) كما تباين الاستغلال الجنسي من قبل الفاعلين سواء كان الأب الحالات (١ ، ٢ ، ٦ ، ٧ ، ٩) أو الأم (الحالة ٨) أو الخال (الحالة ٣) أو العمة (الحالة ١٠) أو الزوج (الحالة ٤) أو القواد (الحالة ٥).

في حين ألقت الدراسة الضوء على نمط آخر للإتجار بالبشر؛ ألا وهو بيع الأعضاء البشرية (بيع الكلى) كما في الحالات (١١ ، ١٢ ، ١٣).

٢- تباينت الفئات العمرية والنوعية لحالات الدراسة ما بين ستة أعوام وحتى أربعين عامًا (تسع حالات من الإناث وأربع حالات من الذكور) ؛ إضافة إلى أربع حالات أخرى للخبراء والمتخصصين في مجال الإتجار بالبشر. ومن الملاحظ أن هذه الحالات ترتبط جميعها بنظرية الأنومي بكافة مقولاتها النظرية والتي تصادف واقعًا اجتماعيًا تتحقق فيه كافة المتناقضات المعبرة عن غياب المعايير الاجتماعية.

٣- أما على صعيد الدوافع الاجتماعية – الثقافية والاقتصادية للظاهرة موضوع الدراسة فقد كشفت الدراسة في بعض نتائجها عن جوانب ثقافية واجتماعية واقتصادية ذات صلة بموضوعها الأساسي ، وهي على النحو التالي :

أ- **الثقافة الذكورية والتمايز النوعي :**

فطبقًا " **لإميل دوركايم** " تتحقق حالة الأنوميا باعتبارها حالة أو شرط مجتمعي تكون فيه المعايير غير قادرة أو غير فاعلة في تنظيم السلوك الإنساني ، أي أنها تصاب بالاضطرابات أو عدم القدرة على القيام بوظائفها.

وانطلاقًا من تصور " دوركايم " حول الفسق المعياري والأخلاقي للمجتمع ، يلاحظ أن هناك اتفاقًا على القيم والمعايير في مجتمع التضامن الآلي ، وأن هذا الاتفاق يعد أحد آليات التماسك والاستقرار الاجتماعيين ، بيد أنه في مجتمع التضامن العضوي تلعب الأخلاق والمعايير الاجتماعية دورًا ثانويًا بفعل عوامل عديدة منها أن ثقافة مجتمع التضامن العضوي ليست ثقافة متجانسة ، فهذا المجتمع تجسده المدينة والتجمعات الحضرية التي تستوعب فئات سكانية عديدة من المهاجرين بعضها يقطن الأحياء الراقية ، والبعض الآخر يقطن الأحياء الشعبية والمتوسطة ، والبعض الثالث يقطن السياقات العشوائية ، لتضم المدينة في النهاية منظومات قيم متباينة ، وهو ما قد يعني أن الاتفاق القيمي أو المعياري لا محل له

في مجتمع التضامن العضوي ، وبذلك يمتلك الإنسان في المجتمعات الفردية قدرًا كبيرًا من المرونة الأخلاقية التي تيسر له التخلي عن قيم ومعايير كانت تنتمي لسياق اجتماعي سابق. (٨٨)

وقد نزحت هذه الجماعات إلى مجتمع المدينة (التضامن العضوي) محملةً بثقافات وقيم الثقافة الذكورية والسلطة الأبوية من مجتمعات القرية والقبيلة والصعيد (مجتمعات التضامن الآلي) ، ومع مرور الزمن تأصلت هذه الثقافات في المجتمع الحضري ، لتجد أصداءً واسعة تتواءم مع الرغبات الذكورية في المدينة (مجتمع التضامن العضوي).

وفي هذا السياق فإن الثقافة الذكورية في المجتمع الأبوي تؤكد النظرة المتحيزة للذكور على حساب الإناث ، فوجود نظام عائلي يطلق العنان لسلطة الذكور في مقابل خضوع الإناث منذ بداية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة. يرسخ النظرة الدونية للأنثى ، ويعمل على بزوغ نمط من التمايز النوعي بين الجنسين. (٨٩)

وإذا كانت هذه الثقافة تؤكد وجودها ، وتكتسب شرعيتها في مجتمعات التضامن الآلي ، فهي قد اكتسبت وجودًا جديدًا في المجتمعات الحضرية (مجتمعات التضامن العضوي) ، بفعل سيادة قيم ومنظومات ثقافية متباينة تخضع فيها الفتيات لأساليب تربوية تسلطية استبدادية ، يبجل فيها الكبار والآباء والرؤساء والوعاظ والأساتذة ليس لصحة ما يقولون أو ما يفعلون ، وإنما احترامًا

لمكانتهم، الأمر الذي قد ينتج عنه عقولاً مطيعة وشخصيات تتسم بالخضوع والعجز ، ومن ثم تفتقد المرأة – في سياق هذه التنشئة – مقومات الدفاع عن النفس والتصدي لسوء المعاملة. (٩٠)

وبالتطبيق على حالات الدراسة نجد أن هذه الثقافة قد وجدت تربة خصبة لها كي تنمو ، وتفصح بوضوح عن تواجدها في الواقع الاجتماعي ، وقد اتضح ذلك في السلطة الأبوية في الحالتين (١ ، ٨) وهما حالتان للزواج المبكر – في نطاق سلطة استبدادية – مقترنًا باستغلال جنسي ، الحالة (١) اعتداء الأب جنسيًا على ابنته وتطليقها بالإكراه من زوجها بتمزيق عقد الزواج العرفي ، طمعًا في ابنته وتحقيقًا لمتعته الجنسية فقط في إطار غياب المعايير الاجتماعية. والحالة (٨) التي تعرضت للزواج المبكر ، والاستغلال الجنسي من الأم من خلال تشجيعها على العمل بالدعارة (وهو مجال عمل الأم) ومحاولات الحالة للرفض والهروب ثم التعرض للاغتصاب أثناء هروبها.

على صعيد آخر تتضح الثقافة الذكورية أيضًا في حالات الاستغلال الجنسي في الحالات (٢ ، ٣، ٦، ٧ ، ٩) ، وهذه الحالات افتقدت جميعها مقومات الرفض والدفاع عن النفس ، وباءت محاولتهن بالفشل في ظل انتصار السلطة الذكورية للفاعلين وغلبتها على ضعف الحالات واستسلامهن لهذه السلطة في إطار حالة من الصمت الاجتماعي الذي ينجم عنه أبشع صور للإتجار بالبشر.

ب-الفقر والحرمان النسبي :

أوضح (اميل دوركايم) في دراسته عن تقسيم العمل الاجتماعي أن الفقر والحرمان ما هما إلا انعكاسًا واضحًا لانعدام وغياب العدالة الاجتماعية ، الأمر الذي ينتج عنه معارضة ورفضًا للقيم والمعايير الاجتماعية التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع (٩١) ، وتعد صور الاتجار بالبشر كزواج القاصرات والاستغلال الجنسي وبيع الأعضاء البشرية (بيع الكلى) – وفقًا لموضوع الدراسة الراهنة – أحد صور الرفض الاجتماعي لواقع تتدني فيه الكرامة الإنسانية وتتجلى فيه كافة صور الحرمان والقهر الاجتماعي.

وتتضح تلك الرؤية في ثنايا حالات الدراسة ، حيث أوضحت الدراسة أن غالبية حالاتها من أصحاب الدخول الضئيلة – (حالات بيع الكلى ، كما أن غالبية ضحايا الاستغلال الجنسي وزواج القاصرات من الفتيات اللاتي لا يعملن أو طالبات ، إضافة إلى أن عوائلهن من أصحاب المهن البسيطة ذات العائد المادي المنخفض (العمال – بالمعاش – سائقين) – كما أن بعضهم لا يعمل وتعول الأسرة الزوجة في بعض الحالات (العاملات بخدمة المنازل أو بيع السلع البسيطة أو الدعارة) الأمر الذي يعكس واقعًا تتجلى فيه هشاشة فرص الحياة لغالبية حالات الدراسة حيث الحالة (٤) تعرضت للاستغلال الجنسي من أصدقاء الزوج ، الذي دعم هذا الاستغلال للحصول على المقابل المادي في مشهد تنتفي فيه القيم

والمعايير الاجتماعية. كما جاءت الحالة (٥) لتعبر عن شكل آخر للاستغلال الجنسي حيث هربت من الزوج بسبب الإهانة والاعتداء الدائم عليها لتصادف استغلالاً من نوع آخر ، وهو العمل بالدعارة للحصول على الأموال بعد الهروب من الزوج ، وتلقى استغلالاً من قبل قوادتها حيث تتقاضى نصف أجرها عنوة.

وفي ذات السياق جاءت الحالتان (٨ ، ٩) لتعبرا عن الاستغلال الجنسي من قبل الأم الحالة (٨)، ومن قبل الأب الحالة (٩) تحت دعوى الحرمان والفقر ، وفقدان أبسط المعاني الإنسانية القيمية والمعيارية ، حيث أرغمت الأم ابنتها على العمل معها في الدعارة الحالة (٨) وعند هروبها تعرضت للاغتصاب ، أما الأب في الحالة (٩) ، فقد قدم ابنته لأصدقائه مقابل سداد ديونه من المخدرات ، وأصبحت ابنته سلعة تباع وتشترى ، وذلك تحت إلحاح الأب لإنقاذه من الديون والسجن المحتم ، وهو الأب الذي سبق وأن اعتدى على ابنته جنسيًا مع الحفاظ على عذريتها في حالة من الانحدار الأخلاقي والقيمي ومعاداة كافة القيم والأعراف الاجتماعية ، لتقع فريسة لأصدقائه مقابل سداد الديون.

ولا شك أن هذه الصورة تعكس علاقات النوع ودورها في إعادة إنتاج اللامساواة ، وربط النساء بدائرة الفقر والحرمان ، وتضاؤل فرصهن في الحياة ، وازدياد إحساسهن بفقدان الأمن الإنساني.

واستكمالاً لهذه الرؤية جاءت الحالات (١١ ، ١٢ ، ١٣) وهي حالات بيع الكلى الناجمة عن ضآلة الدخل والحرمان النسبي لتلك الحالات حيث الحالتان (١٢ ، ١٣) متزوجان ويعولان أسر ولديهما أطفال ، وقد تم بيع الكلى في إطار من الفقر والحرمان وعدم القدرة على الوفاء بمتطلبات الحياة ، أما الحالة (١١) فصاحبها كان مقدمًا على الزواج ، وفي ضوء الضغوط المادية كان السعي نحو بيع الأعضاء البشرية (الكلى).

ومن الواضح في هذا السياق أن هذه الحالات تؤكد على وجهتي نظر كل من (دوركايم) و (ميرتون) فيما يتعلق بنظرية الأنومي :

الأولى : أن المجتمع – طبقًا لـ (دوركايم) لا يشهد اتفاقًا معياريًا أو أخلاقيًا إلا حول مجموعة من القيم الأساسية المتصلة بأسس الوجود الإنساني ، كالقيم المؤكدة على الحريات ، وبذلك يأتي السعي باتجاه تحقيق المصالح الفردية طالما لا تضر بمصالح الآخرين أو بالصالح العام ، والنتيجة الحتمية هنا أن ثقافة المجتمع وأخلاقه تشغل مكانة ثانوية ، وتؤدي دورًا محدودًا في الحفاظ على التماسك الاجتماعي. (٩٢)

الثانية : تعكس وجهة نظر (روبرت ميرتون) ، والتي ترى أن الأفراد يتباينون في خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وإمكانياتهم ، الأمر الذي يجعلهم متباينين في بلوغ السبل المشروعة لتحقيق أهدافهم المشروعة (٩٣) ، وحينما تتعذر السبل المشروعة ، فإنهم

يلجأون إلى تحقيق أهدافهم بوسائل غير مشروعة كنمط من أنماط الاستجابة الابتكارية في مواجهة تواضع الوسائل التي يطرحها الواقع الاجتماعي كوسائل مشروعة ، فيقومون بابتكار وسائل غير مشروعة لتحقيق تلك الأهداف.

جـ- <u>الأمية ونقص التعليم</u> :

تشكل الأمية ونقص التعليم أحد أهم التحديات ذات العلاقة الارتباطية القوية والمتبادلة مع الفقر في ظهور وصور الاتجار بالبشر كزواج القاصرات والاستغلال الجنسي وبيع الكلى، فالأمية تعني الحرمان من فرص العمل ذات الأجر الجيد ، كما أنها تعني الحرمان الثقافي والانعزال عن الحياة العامة ، والحرمان من تطوير الإمكانيات بحيث يصبح الإنسان في نهاية الأمر ضحية للإتجار بالبشر. (٩٤)

وتؤكد الشواهد الواقعية – في ضوء حالات الدراسة – أن الحرمان من التعليم أو الحصول على قسط ضئيل منه سواء بالنسبة للفاعلين (المتاجرين بالبشر) ، أو بالنسبة لضحايا الإتجار بالبشر ، قد أسهم بشكل أو بآخر في وقوع حالات الدراسة ضحايا الاستغلال الجنسي وزواج القاصرات.

وعلى صعيد آخر يلاحظ أن الفئات العمرية لحالات الدراسة (ثمان حالات) تتراوح أعمارهن ما بين ١٣ وحتى ١٨ عامًا ، وفي مراحل تعليمية مختلفة بدءًا من الصف الأول

الابتدائي، وحتى الصف الأول الجامعي ، ويقمن مع عوائلهن الذين يعانون أيضًا من تدني مستوى التعليم، ويتضح ذلك من مهنهم المتواضعة ، وقد قاموا بإرغام بناتهن على التوقف عند مراحل تعليمية معينة (الصف الأول الثانوي) للزواج المبكر (الحالة ١) ثم الطلاق بالإكراه ، وذلك بتمزيق الأب لعقد الزواج العرفي ، وإنكاره زواج ابنته طمعًا فيها. أما الحالة (٨) فقد خضعت هي الأخرى للإتجار بالبشر من خلال الزواج المبكر ثم العمل بالدعارة مع الأم.

وانطلاقًا من نظرية الأنومي Anomie عن (دوركايم) ، يتأكد دور الدولة واضطلاعها بمهام جديدة ، حيث قامت بنقل وظيفة التنشئة الاجتماعية تدريجيًا من الأسرة والمؤسسات التعليمية التي تقوم بالتكامل مع الأسرة بوظيفة التربية والتعليم للأبناء أعضاء المجتمع ، وذلك في مجتمع التضامن العضوي وأسندتها إلى مؤسسات أخرى بديلة كوسائل الإعلام. إضافة إلى وظيفة الحماية والدفاع التي كانت من نصيب القبيلة والعائلة في مجتمع التضامن الآلي ، باعتبار أنها تتولى مهام حماية أعضائها والدفاع عنهم ، نجد أن هذه الوظيفة انتقلت إلى الدولة. (٩٥)

وفي هذا السياق يلاحظ أن التعليم من خلال الخط الرسمي للدولة يدفع هو الآخر في اتجاه تعميق وتهميش المرأة

، فالصورة التي تعكسها الكتب والمناهج الدراسية تضعها في مرتبة أدنى بكثير من الرجل ، حيث يعمل الكتاب المدرسي على تجسيد المفاهيم والاتجاهات خاصة في مراحل التعليم الأساسي ، ويصيغ قيمًا مطلقة من خلال الكلمة والصورة المطبوعة والتي لا تدع مجالاً للنقد والتحليل ، متجاهلاً صورة المرأة المبدعة ، ولا شك أن صورة الأنثى في الكتب المدرسية ، تدفع الطفلة الأنثى إلى فقدان الثقة بنفسها ، وتدفعها دفعًا إلى تبني فكرة خاطئة عن قدراتها وإمكانياتها ، كما أن مثل هذه الصورة تؤكد للذكور أن ما يعرفونه من خلال الأسرة والإعلام حول تمييزهم ودونية المرأة أمور حقيقية وصائبة. كل ذلك من شأنه أن يرسخ القاعدة المبدأية للتعامل مع المرأة الزوجة والابنة مستقبلاً. (٩٦)

البطالة ووقت الفراغ :

أكدت العديد من الدراسات السوسيولوجية وجود علاقة وطيدة بين البطالة وجرائم الاتجار بالبشر ، وخاصة جرائم الاستغلال الجنسي ، حيث ينجم عن البطالة أوقات فراغ تتيح للكثيرين العبث بنظام القيم الاجتماعية في سبيل القضاء على مشاعر الإحباط والملل والتخلص من الروتين اليومي. (٩٧)

وعلى صعيد حالات الدراسة يلاحظ أن هناك حالتين فقط (٣) ، (٥) كان الأب فيهما لا يعمل ، أما الحالة (٣) فالأب مريض وعائل الأسرة هو الابن ، وتعرضت للاستغلال الجنسي من قبل الخال ، والذي أسفر عن حمل في ثمانية

أشهر ، فالأسرة تعيش في فقر مدقع ، فضلاً عن قلة الخبرة وفقدان الإحساس بالأمان ، أما الحالة (٥) فعائل الأسرة هي الأم حيث اتجهت الحالة بعد هروبها من الزوج إلى العمل بالدعارة لجلب المال بطريقة سريعة.

وفي هذا السياق يلاحظ – طبقًا لمجتمعي التضامن الآلي والعضوي عند دوركايم – أن الفردية تشكل الطبيعة الغالبة لمجتمعات التضامن العضوي ، وهي تحل محل الجماعة في مجتمعات التضامن الآلي. وعلى ذلك فإن القيم والمعايير الفردية تصبح هي المنظمة للتفاعل الاجتماعي ، وبذلك يسعى أعضاء المجتمع لتحقيق مصالحهم الفردية طالما أنها لا تضر بمصالح الآخرين فكانت صور الإتجار بالبشر بأشكالها المختلفة.

وإذا كانت مجتمعات التضامن العضوي تقوم على التخصص والفردية ، وذلك في سياق حديث (دوركايم) حول تقسيم العمل ، فإنه يرى أن هذا التقسيم يؤدي إلى حالة من الفوضى وانهيار التكامل الاجتماعي ، حين لا يتطابق العمل الذي يؤديه الإنسان مع الاستعداد الطبيعي لأداء هذا العمل ، وفي هذه الحالة يعتبر تقسيم العمل القهري مفروض على الإنسان ، حيث يقوم بعمل لا يعبر عن ذاته ولا يرغب فيه ، بالإضافة إلى أن هذا العمل يتم في إطار ظروف عمل قهرية وغير مواتية.

ومن الملاحظ أن مهن الفاعلين (المتاجرين بالبشر) جميعها تندرج تحت المهن الهامشية ، والتي لا تعبر عن أصحابها. أما ضحايا هذا الإتجار فجميعهم لا يعملن فيما عدا حالات بيع الكلى. (حالتان تعملان بالتدريس) وحالة تعمل (بالديكور) بإيطاليا ، والحالات الثلاث يجمعهم هدف واحد ، وهو تحسين فرص

الحياة ومحاولة الارتقاء بالواقع الاجتماعي المتدني وإن كان ذلك في سياقات متباينة ، وهنا تتجلى نظرية الأنومي عند (روبرت ميرتون) حول تحقيق الأهداف بوسائل غير مشروعة وطرق ابتكارية لتعظيم فرص الحياة المتاحة.

حيث اضطرت الحالة (١٣) إلى بيع الكلى في حالة من الرضا إزاء ظروف مجتمعية ، وهي الفشل في مشروعه التجاري إثر تعرضه للنصيب من قبل شريكه ، فأقدم على بيع الكلى كأحد الطرق المبتكرة – طبقًا (لروبرت ميرتون) في تحقيق الأهداف وهو الحفاظ على المستوى الاجتماعي له والارتقاء به لعدم تعرضه للبطالة على أثر الأزمة الاقتصادية وفقدان ممتلكاته وخسارة مشروعة.

وسائل الإعلام والإنترنت :

شهد المجتمع الدولي تطورات تكنولوجية في وسائل الاتصالات والأقمار الصناعية كان لها الأثر المباشر في تكوين القيم والاتجاهات لدى الأجيال المتعاقبة ، وما قد ينشأ عن ذلك من تنمية الميول غير السوية والمنحرفة بين الشباب والأطفال [٩٨] ، ولا شك أن ما تبثه وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي من مواد إعلامية تنطوي على مشاهد العنف والجنس ، كان له أبلغ الأثر وأعمقه في تنامي ظاهرة الإتجار بالبشر في كافة صوره وأنماطه (الاستغلال الجنسي – زواج القاصرات – بيع الكلى).

أضف إلى ذلك إعلانات التليفزيون التي تحمل في طياتها معان ودلالات جنسية ، واستخدام الفتيات في تنفيذ هذه الإعلانات ، واللاتي يظهرن شبه عاريات سواء في الإعلانات أو في الفيديو كليب.

وفي ذات السياق يتجلى الإنترنت وسلبياته حيث يتاح أمام العديدين الدخول على المواقع الإباحية ومشاهدة الأفلام الجنسية ، فضلاً عما يعرف بغرف الدردشة "Chat" حيث يتم التواصل بين الشباب والفتيات، وفي كثير من الأحيان يتدنى الحوار ليصل إلى المستوى الجنسي ، وقد يكون ذلك مقترنًا أيضًا – في حالات عديدة – باستخدام الكاميرا المثبتة بالكمبيوتر ، وقد نافس ذلك أفلام موجهة محتواها الجنس والمخدرات ، ساعد على رواجها الخمول الثقافي والفقر الإبداعي ، وانحسار الثقافة الحقيقية والجادة في المجتمع. (٩٩)

وفي هذا السياق يرى (دوركايم) أن الدولة قد اضطلعت بمهام التنشئة الاجتماعية في بعض الجوانب بدلاً من الأسرة والمدرسة ، وذلك بإسنادها إلى وسائل الإعلام من خلال بث المواد الإعلامية التي تدعم قيم الانحراف والانحطاط الخلقي في إطار من غياب المعايير الاجتماعية وظهور حالة من الأنومي ، وسادت الروح الفردية وتحقيق المصالح الشخصية طالما لا تضر بمصالح الآخرين وسيطرة الثقافة المادية ، وقد تجلى ذلك في حالات الدراسة بكافة أنماطها ، وخاصة حالات بيع الكلى (الحالات ١١ ، ١٢ ، ١٣) ، واحتلال القيم المادية أعلى مراتب سلم الأولويات القيمية في ظل واقع اجتماعي تغلب عليه هشاشة فرص الحياة.

على صعيد آخر كانت حالات الاستغلال الجنسي ، وجمعيها يغلب عليها زنا المحارم سواء من الأب الحالات (١ ، ٢ ، ٦ ، ٧ ، ٩) أو من الخال (الحالة (٣)) أو من أصدقاء الزوج (الحالة (٤)) أو من العمة أخت الأب (الحالة (١٠)) فغالبيتها يغلب عليها ثقافة الشذوذ الجنسي وانعدام قيم الشرف ،

في جرائم يسودها الصمت والشعور بمسئولية الضحية ، بحيث لا تستطيع دفع هذه الجرائم أو الإفصاح عنها.

ولعل الصورة التي تتناول بها وسائل الإعلام المرأة في سياق الأفلام السينمائية والمسلسلات التليفزيونية، تعكس قيم الاستباحة والانحلال الخلقي وتدعم هذه القيم في نفوس البعض ، وتعطي دافعية للانحدار المعياري والقيمي ، هذا بالإضافة إلى غياب ثقافة العيب في نطاق الأسرة وسط محاذير اجتماعية وثقافية.

العولمة وغياب المعايير الاجتماعية :

في ظل تدفق موجات العولمة واجتياحها الحكومات والدول والبشر ، ألقت هذه الموجات بظلالها على واقع الحياة الاجتماعية ، وأعادت تشكيل نظام عالمي اتضحت معالمه وآلياته تدريجيًا ، كما اعتبرت هذه الآليات هي الحاكمة لكل ما سبقها من إنجازات المجتمع الدولي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وأصبحت هذه الإنجازات مسخرة لخدمة أهداف العولمة سلبية كانت أم إيجابية. (١٠٠)

وإذا كان الاقتصاد هو بداية العولمة ومنطلقها الأول ، فإن الثقافة هي نهايتها القصوى وغايتها النهائية، وذلك من خلال إعلام قادر على أن يصل للعالم كله عبر قنوات ووسائل وشبكات اتصالية ومعلوماتية وتقنية متطورة (فضائيات – إنترنت – صحف – مجلات – إذاعات – لغة ومفردات) أحادية المصادر والرسائل والمضامين (١٠١) والتي تعزز قيم الحرية والإباحية وقبول الهويات المتعددة.

وفي ظل هذا المشهد الثقافي العالمي الحافل بالتناقضات تتجلى رؤية (اميل دوركايم) حول نظرية الأنومي في مشهد يستند في بنائه على طفرة تحولية ، تحول بموجبها المجتمع من نموذج التضامن الآلي ليعاد تشكيله على هيئة نموذج للتضامن العضوي ، وفي حين اعتمد النموذج الأول على قيم التفاعل وإسناد الأدوار لأفراده حتى يتحقق الاستقرار الاجتماعي ، سيطرت على النموذج الثاني – بفعل التحولات الاجتماعية المؤثرة على حجم وفاعلية عناصر البناء الاجتماعي – مجموعة من الظواهر السلبية ، والتي عرفت على صعيد التنظير السوسيولوجي بمشكلة النظام الاجتماعي. (١٠٢)

الأزمة الأخلاقية وانهيار منظومة القيم :

استشهادًا بالرؤية الدوركايمية في نظرية الأنومي ، وفي ضوء تفسيره للتحولات المجتمعية ، أكد (دوركايم) أن المجتمعات لا تموت ولكنها تتحول إلى أشكال أخرى لتحافظ على بنائها ، وفي هذا السياق أكد أيضًا على أن أبرز صور انهيار النظام الأخلاقي بالأساس ، وترجع إلى الأزمة الأخلاقية والتي نجم عنها غياب المعايير الاجتماعية وذلك في ضوء بعض السياقات الواقعية وهي على النحو التالي :

أ- انهيار قوة المعتقدات الدينية ، واتفق هنا (دوركايم) مع (دي يونال) و (دي ميستر) و (سان سيمون)، الأمر الذي أدى إلى وجود فجوة أخلاقية. (١٠٣)

وينطبق ذلك على بعض حالات الدراسة حيث الإتجار بالبشر في صورة الاستغلال الجنسي في الحالة(١) حيث يعمل الأب إمام مسجد ، ومع

ذلك اعتدى جنسيًا على ابنته بعد زواجها عرفيًا وتطليقها من زوجها طمعًا فيها ، في حالة من انهيار القيم الدينية وسيادة فكرة ملكية ابنته ، وإنجاب طفلة جراء هذا الاستغلال.

ولعل غالبية حالات الدراسة يغلب عليها وجود فجوة أخلاقية –حسب ما ذهب إليه دوركايم – حيث تنحى الدين جانبًا وغاب عن المشهد ، وصارت أبشع صور الإتجار بالبشر (الاستغلال الجنسي وزواج القاصرات).

ب– اهتزاز الأخلاق التقليدية وانهيارها وعدم تشكل بنية أخلاقية جديدة تحل محلها ، وبذلك لم تصبح للقواعد الأخلاقية قوتها الملزمة ، فتسود حالة من الأنومي Anomie يلحظ أثرها في مستويين ، الأول : تحقيق المنفعة الفردية ، والثانية : إغفال الفرد التزاماته نحو المجتمع ، وهو ما أكدته حالات الدراسة.

جـ– ضعف البناء المعياري للمجتمع والذي يعكس عدم الشعور بالأمن والاستقرار في تعامل أعضاء المجتمع مع بعضهم البعض ، وذلك بفعل انهيار الجماعات القرابية الذي يعد أحد أبعاد انهيار النظام الاجتماعي ، فمعظم سكان المدن من المهاجرين الذي لم تهاجر معهم روابطهم وعلاقاتهم القرابية التي تضبط السلوك في مختلف مجالات السياق الاجتماعي ، وبالتالي انهارت سلطة التقاليد والمعتقدات ، أضف إلى ذلك أنه كلما كان امتداد الجماعة أوسع ، كلما تشتت الانتباه الجمعي ليعطي نطاق أوسع ، وهو يعني إن الانتباه الجمعي يكون ضعيفًا كلما

أصبح السكان أكثر تعددًا ، وفي مثل تلك الظروف تنتشر حالة الأنومي أو انهيار المعايير ، أي التحرر من الضبط الجمعي ، ونتيجة لذلك ينطلق السلوك في اتجاه تحقيق إشباع حاجات الفرد دون أن يستجيب لمعايير وقيم المجتمع.

وفي هذا السياق تبدو حالات الدراسة في اتجاهها نحو إشباع الفاعلين لحاجاتهم سواء المادية أو الجنسية من خلال جرائم الإتجار بالبشر ، في الاستغلال الجنسي ، وبيع الكلى ، زواج القاصرات.

د- تراجع القيم وتآكل آليات الضبط الاجتماعي حيث أكد (دوركايم) أن من عوامل انهيار سلطة التقاليد كآلية لتنظيم التفاعل في السياق الاجتماعي هي الزيادة السكانية للمدن الناجمة عن عمليات الهجرة التي ترك فاعلوها سياقاتهم الاجتماعية التقليدية، وتحررت سلوكياتهم من توجيه التقاليد ، الأمر الذي أضعف من سلطة التقاليد كموجه ومنظم للسلوك، وأدى إلى انتشار حالة من الفوضى الاجتماعية أو انهيار المعايير التقليدية والجماعات الأولية ، ونمو الاتجاهات الفردية.

وفي هذا السياق تتجلى عملية إشباع الحاجات الفردية بطرق غير سوية ، وقد دعم هذه الرؤية بروز وجود الدولة واتساع مساحة فاعليتها على حساب الجماعات الأولية ، بحيث أصحت الدولة هي الكيان الوحيد المنظم الذي يخضع له كل أفراد المجتمع ، في حالة من التحرر من أية روابط أو تنظيمات اجتماعية خاصة بالضمير الجمعي ، وهنا تواجه الدولة بالعجز عن إشباع حاجات الأفراد وطموحاتهم إلا في

حدود معينة ، لتصطدم بالسقوط في أسر الطموحات غير المحدودة للأفراد من ناحية أو القهر والحرمان من إشباع تلك الحاجات للعديد من الأفراد من ناحية أخرى ، وبذلك يتميز سلوك الدولة بالتأرجح وعدم الاتزان ، فإما أن تكون خاضعة لرغبات الأفراد أو أن تكون طاغية وتقهر رغباتهم. الأمر الذي ينتهي في التحليل الأخير إلى سيادة حالة من الفوضى والأزمة الأخلاقية. (١٠٤)

وإزاء تلك المعطيات (الدوركايمية) تتجسد حالات الاتجار بالبشر، ففي ضوء هذا العجز عن إشباع الحاجات الأساسية – طبقًا للطرح الدوركايمي تتجلى بعض حالات الانتحار أمام بعض الأفراد الحالة (٢) حيث حاولت الانتحار والتخلص من الأب بالتبني الذي اعتدى عليها جنسيًا ، في حالة من السعي إلى تدمير الذات إزاء العجز عن دفع الاستغلال الواقع عليها.

على صعيد آخر ، تتلاقى رؤية (إميل دوركايم) ، مع رؤية (روبرت ميرتون) حول حالات الدراسة، وخاصة حالات بيع الكلى (الحالات ١١ ، ١٢ ، ١٣) حيث سعت الحالات الثلاث إلى إشباع الحاجات المادية لهم ببيع الكلى دون انتباه منهم لاحتمالية تدمير الذات المتمثل في اعتلال الجسد على المدى البعيد ، كما تؤكد رؤية " ميرتون " على تحقيق الأهداف المادية التي تعذر تحقيقها في الواقع الفعلي بوسائل اجتماعية مشروعة في ظل معطيات واقع اجتماعي متدني ، واللجوء إلى تحقيقها بوسائل غير مشروعة تعتمد على تدمير الذات

بطريقة ابتكارية ، يغلب عليها الطابع الفردي طالما أنها لا تضر بمصالح الآخرين، وهو ما انطوت عليه نظرية الأنومي.

وفي ذات السياق ، وفي ضوء حالات الدراسة ، سعت إحدى الحالات إلى سداد الديون عن طريق عرض ابنته كسلعة لأصدقائه لسداد الدين وخضوعها للاستغلال الجنسي ، وهنا تتضح رؤية ميرتون في ابتكار وسائل غير مشروعة لتحقيق الأهداف وإشباع الحاجات. (١٠٥)

الرؤية التفسيرية للإتجار بالبشر في ضوء حالات الخبرات والمتخصصين :

على صعيد الرؤية التفسيرية للاتجار بالبشر في حالات الاستغلال الجنسي وزواج القاصرات وبيع الكلى أسفرت المقابلات المتعمقة مع حالات الخبراء عن بعض الدلالات ذات الأهمية ، وجميعها تعكس بشكل أو بآخر تحليلات نظرية الأنومي وذلك على النحو التالي :

١- أن الإتجار بالبشر لدى حالات الدراسة من الخبراء – وهم من المتخصصين في الإرشاد النفسي والشريعة الإسلامية وعلم النفس والعلوم الشرطية – هو استغلال البشر بطريقة غير مشروعة لتحقيق منافع شخصية كالاستغلال الجنسي وتجارة الأعضاء ، ويترتب عليه من ضرر مادي وأدبي للضحية.

٢- تتمثل أنماط الاتجار بالبشر في الاستغلال الجنسي وخاصة للمحارم من القاصرات والأطفال ، واستغلال الأطفال للعمل بالدعارة ، وكذا حالات بيع الكلى ، وزواج القاصرات.

٣- على صعيد عوامل الاتجار بالبشر أشارت حالات الخبرات والمتخصصين أن أهم هذه العوامل هو شعور الضحية بالمسئولية والتورط في علاقات لا يستطيع دفعها أو التوقف عنها ، يضاف إلى ذلك الفقر والحاجة وغياب العدالة الاجتماعية ، والتي تؤدي بدورها إلى القهر والسلطة كأحد الضغوط الدافعة إلى الاتجار بالبشر، وأخيرًا ضعف الوازع الديني ، في سياق من التحلل الخلقي وغياب المعايير الاجتماعية.

٤- وفي هذا السياق تؤكد هذه الحالات على غياب منابر التنوير من جانب الأزهر والكنيسية والمؤسسات التعليمية (المدرسية والجامعية) ، وانعدام أو انحسار الندوات التثقيفية في مراكز الشباب والأندية الجماهيرية لتوعية الشباب والفتيات بخطورة جرائم الإتجار بالبشر خاصة زنا المحارم تحت دعوى الحفاظ على عذرية الفتاة واستغلالها جنسيًا في استباحة مرتبة وممنطقة وفق قناعات ثقافية خاصة.

٥- أكدت هذه الحالات أيضًا على الحرمان العاطفي من قبل الوالدين ، والشعور بالدونية ، وتعاطي المخدرات ، والشعور بالعداء تجاه المجتمع كعوامل دافعة نحو الإتجار بالبشر. إضافة إلى الأمية وهشاشة فرص الحياة لقطاعات عريضة في المجتمع.

٦- جاءت هذه الحالات للمتخصصين لتؤكد على ضرورة الاهتمام بتوعية الأمهات والأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس ، ورفع درجة التوعية بوسائل الإعلام وتنقيتها من الإباحية ، والارتقاء بمحتويات المواد الإعلامية المقدمة ، والحد من أفلام الجنس والعنف والمخدرات.

ملخص نتائج الدراسة ومناقشتها :

في ضوء انطلاق الدراسة الراهنة من هدفها الأساسي حول تحليل وتفسير ظاهرة الاتجار بالبشر وفقًا لنظرية الأنومي (Anomi) أو غياب المعايير الاجتماعية عند كل من (إميل دوركايم) و (روبرت ميرتون) خلصت الدراسة إلى العديد من الاعتبارات والنتائج ذات الأهمية حول هدفها الأساسي ، والتي تجدر مناقشتها بعد عرضها في سياق سابق ، وذلك على النحو التالي :

١- تتنوع وتتباين صور وأنماط الاتجار بالبشر كجريمة متشعبة لا ترتبط بنمط معين من الجريمة وإنما تندرج تحتها العديد من السلوكيات المنحرفة مثل زواج القاصرات ، والاستغلال الجنسي ، وبيع الأعضاء البشرية ، وذلك على سياقات اجتماعية واقتصادية وثقافية يعكسها واقع اجتماعي يعاني من الفوضى الأخلاقية ، وانعدام المعايير الاجتماعية فجاءت هذه الصور والأنماط تجسيدًا لهذه الحالة من الفوضى والأزمة الأخلاقية والاضطراب المعياري.

٢- عكفت الدراسة الراهنة على دراسة بعض الحالات المرتبطة بموضوعها الأساسي ، بمديرية التضامن الاجتماعي بالدقهلية ، ومركز المنصورة للكلى والمسالك البولية روعي في اختيارها تمثيلها لموضوع الدراسة وقضاياها الأساسية ، فجاءت على النحو التالي سبعة عشر حالة ، ثمان حالات استغلال جنسي ، وحالتان استغلال جنسي مقترنًا بزواج قاصرات وهي الحالات المستفيدة من خدمات مديرية التضامن الاجتماعي بالدقهلية (المؤسسات الإيوائية بالمنصورة ، وخط نجدة

الطفل) ، وثلاث حالات بيع كلى ، فضلاً عن أربع حالات من المتخصصين والخبراء في مجال الإتجار بالبشر.

٣- اعتمدت الدراسة الراهنة على تحليل وتفسير ظاهرة الاتجار بالبشر في ضوء نظرية الأنومي عند كل من (اميل دوركايم) و (روبرت ميرتون) في ضوء المقولات الأساسية للطرح (الدوركايمي والميرتوني) للظاهرة ومحاولة توظيف هذه المقولات مع موضوع الدراسة ، وقد عرضت الدراسة لعدد من الدراسات السابقة من التراث النظري والبحثي ، وقد انفردت الدراسة الحالية بتحليل الظاهرة في ضوء نظرية الأنومي. فضلاً عن تناولها ثلاث أنماط للاتجار بالبشر وليس نمطًا واحدًا ، وذلك على غرار تناول الدراسات السابقة.

٤- حاولت الدراسة إلقاء الضوء على علاقة ظاهرة الإتجار بالبشر – في صوره الثلاث – بالثقافة الذكورية في المجتمع ، والتي انسحبت بدورها على العلاقة بين الرجل والمرأة ، والنظر للمرأة كونها سلع تخضع للإتجار والاعتداء الجنسي ، وذلك في سياقات اجتماعية يغلب عليها الذكورية المفرطة وخضوع الإناث وسيطرة الذكور ، وقد تأصلت هذه الثقافة ووجدت أصداءً واسعة تتواءم مع الرغبات الذكورية في مجتمع المدينة (مجتمع التضامن العضوي) ، الذي يضم ثقافات غير متجانسة نازحة من ثقافات متنوعة وسياقات اجتماعية متباينة ، وكان لديها قدرًا كبيرًا من المرونة الأخلاقية التي تيسر لها التخلي عن قيم ومعايير كانت تنتمي لسياقات اجتماعية سابقة ، فهذه الجماعات لا تصطحب معها

القيم والعادات المتأصلة فيها ، ولكن سلطة التقاليد والمعتقدات تنهار أمام التحرر من الضبط الجمعي ويصبح الاتجاه في سبيل إشباع الحاجات الأساسية والمصالح الفردية.

٥- على صعيد العوامل الدافعة لظاهرة الاتجار بالبشر في أنماطه الثلاث ، أكدت الدراسة على هذه العوامل في ضوء بعض السياقات الاجتماعية والاقتصادية الفاعلة كالفقر والحرمان النسبي ، الأمية ونقص التعليم ، البطالة ووقت الفراغ ، وسائل الإعلام والإنترنت ، العولمة وغياب المعايير الاجتماعية وقد تم تحليل هذه العوامل في ضوء نظرية الأنومي وانعدام المعايير ، وفي ضوء المقولات الأساسية للنظرية في ارتباطها بهذه المتغيرات والعوامل الفاعلة.

٦- وفي هذا السياق أكد (اميل دوركايم) على القهر والسلطة في دراسته حول تقسيم العمل ، حيث أوضح أن الفقر والحرمان النسبي يعدان انعكاسًا صارخًا لانعدام وغياب العدالة الاجتماعية ، وينجم عن ذلك معارضة ورفض للقيم والمعايير الاجتماعية المنظمة للسلوك ، فتتجلى أنماط الاتجار بالبشر خاصة حالات بيع الكلى (الحالات ١١ ، ١٢ ، ١٣) لدوافع وعوامل مادية في المقام الأول ، وزواج القاصرات (الحالتان ١ ، ٨) ثم حالات الاستغلال الجنسي تحت مسميات خاصة بالربح المادي (الحالة ٥) حيث العمل بالدعارة وحيث الحالتان (٨ ، ٩) ، الحالة (٨) العمل بالدعارة مع الأم ، الحالة (٩) الاستغلال الجنسي لسداد ديون الأب وإنقاذه من السجن والعقاب الجنائي. وتعكس هذه

المعطيات رؤية (روبرت ميرتون) حول ابتكار الأفراد لطرق ووسائل غير مشروعة لتحقيق الأهداف والطموحات التي تمارس إلحاحًا عليهم في نمط ابتكاري منحرف.

٧- وفي ذات السياق تجدر الإشارة إلى الأمية ونقص التعليم كأحد العوامل الدافعة للاتجار بالبشر ، وانتفاء الدور التربوي للمؤسسات التعليمية والأسرة بعد اضطلاع الدولة بهذه المهام كبديل لمؤسسات التنشئة الاجتماعية وذلك من خلال وسائل الإعلام ، إضافة إلى وظيفة الحماية والدفاع ، بعد تقلص دور القبيلة والعائلة كمؤسسات للحماية والردع ، وتراجع تأثيراتها في حياة مجتمع التضامن العضوي – طبقًا لدوركايم – فضلاً عن عدم صرامة التشريعات القانونية الخاصة بالعقوبات المفروضة على صدور الانحراف والجريمة في نطاق الأسرة ، وخاصة العنف الموجه ضد المرأة.

٨- أضف إلى ذلك قصور المناهج الدراسية عن الارتقاء بمكانة المرأة متجاهلة صورة المرأة المبدعة ، الأمر الذي يسهم في فقدان الأنثى الثقة بالنفس وتدفعها إلى تبني أفكار خاطئة حول قدراتها وإمكاناتها.

٩- وحول قضية البطالة ووقت الفراغ ، خلصت الدراسة في بعض نتائجها إلى أن للبطالة ووقت الفراغ دور هائل في ظاهرة الاتجار بالبشر وخاصة (الحالتان ٣ ، ٥) حيث عائل الأسرة هو الابن ، والأم على التوالي ، وتتضح هنا رؤية (دوركايم) حول تقسيم العمل من كونه يؤدي إلى حالة من الفوضى وانهيار المعايير الاجتماعية ، بما أسماه تقسيم

العمل القهري ، حيث يضطر البعض – في ظل البطالة المفروضة على الواقع المجتمعي – إلى العمل في مهن لا تتفق مع رغباته ولا تتسق مع إمكانياته ، ولا تعبر عن ذاته فيضطر للعمل في ظل ظروف عمل قهرية وغير مواتية.

١٠- أما وسائل الإعلام والإنترنت فكانتا لهما النصيب الأكبر ضمن هذه المتغيرات الفاعلة حيث تكوين القيم والاتجاهات ، وتنمية الميول الانحرافية لدى البعض ، وذلك من خلال مشاهد العنف والجنس والمخدرات التي تغلب على المواد الإعلامية المقدمة ، الأمر الذي أسهم في تنامي ظاهرة الاتجار بالبشر.

١١- وجاءت العولمة وغياب المعايير الاجتماعية استكمالاً للمتغيرات الاجتماعية الفاعلة والمؤثرة على ظاهرة الاتجار بالبشر ، وفي ضوء الطرح الدوركايمي بانتقال المجتمعات من الحالة التقليدية إلى المجتمعات الحديثة وكان هذا التحول للحفاظ على بنائها ، بزغت على أثر ذلك الأزمة الأخلاقية في أبهى صورها من حيث :

أ- انهيار قوة المعتقدات الدينية لغالبية حالات الدراسة (الاستغلال الجنسي وزواج القاصرات).

ب- اهتزاز الأخلاق التقليدية وعدم تشكل بنية أخلاقية جديدة تحل محلها فسادت حالة من الأنومي نتج عنها ظواهر كالفردية ، وإغفال الالتزامات المجتمعية.

جـ- ضعف البناء المعياري في المجتمع ويتجلى ذلك في ضعف الضمير الجمعي الناجم عن تشتت الانتباه الجمعي بفعل الزيادة السكانية والهجرات المكانية ، وانهيار الخلفية الاجتماعية والروابط والعلاقات القرابية وفقدان سيطرتها على السلوك فانهارت سلطة التقاليد والمعتقدات.

د- تراجع القيم وتآكل آليات الضبط الاجتماعي تراجعت القيم الاجتماعية على أثر تحول المجتمعات وضعف الضمير الجمعي ، وتأرجح دور الدولة ما بين السقوط في أسر الطموحات غير المحدودة للأفراد من ناحية والقهر والحرمان من إشباع احتياجاتهم ، الأمر الذي أدى في التحليل الأخير إلى سيادة الفوضى الأخلاقية، وسيادة قيم الفردية ، والإباحية ، وتحقيق المنعة الفردية على حساب القيم المجتمعية، طالما لا تضر بمصالح الآخرين ، وذلك طبقًا لـ (اميل دوركايم).

وفي سياق تحقيق المصلحة الفردية سعى الأفراد – طبقًا (لروبرت ميرتون) – إلى بلوغها بوسائل غير مشروعة وابتكار وسائل عدة في سبيل تحقيق الأهداف ، وذلك بعدما عجز الواقع الاجتماعي بمعطياته المتواضعة عن تحقيقها ، وهو ما أكدت عليه حالات الدراسة، وصور الاتجار بالبشر بأنماطه الثلاث زواج القاصرات ، الاستغلال الجنسي ، وبيع الكلى. في إطار من غياب المعايير الاجتماعية وسيادة الفوضى الأخلاقية.

١٢- استعانت الدراسة أيضًا برؤى الخبراء والمتخصصين في الإرشاد النفسي والشريعة الإسلامية والعلوم الشرطية وعلم النفس ، وذلك للتعرف على آرائهم وتفسيراتهم لظاهرة الإتجار بالبشر والحد من انتشارها في المستقبل.

الإتجار بالبشر : رؤية مستقبلية للحد من انتشار الظاهرة :

من الضروري في ظل المعطيات الواقعية تكاتف مختلف الجهود العالمية والمحلية لمواجهة ظاهرة الإتجار بالبشر ، بعدما أضحت ظاهرة عالمية تتسابق عواملها وأبعادها الدافعة في بزوغ نجمها في سماء الواقع الاجتماعي، ملقية بظلالها على كافة السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لشرائح وفئات اجتماعية يغلب عليها هشاشة فرص الحياة وسيادة النزعة الأخلاقية الفوضوية. لذا تؤكد الدراسة على بعض الاعتبارات ذات الأهمية للحد من انتشارها في المستقبل ، وذلك على النحو التالي :

١- نشر الوعي بمفهوم الإتجار بالبشر وصوره المتنوعة باعتباره يشتمل على زواج القاصرات والاستغلال الجنسي وبيع الأعضاء البشرية (الكلى) ، وذلك في إطار كونه ظاهرة متشعبة لا تنطوي على نمط واحد بعينه.

٢- جاءت ظاهرة الإتجار بالبشر وعبرت في طياتها عن فقدان المعايير والانحلال الخلقي وغياب الضمير الجمعي، وبالتالي ينبغي على المؤسسات الاجتماعية والرسمية ، استكشاف المشكلات التي تعاني منها المجتمعات المحلية والبحث في أسبابها ، والقضاء على ظواهر

الفقر والأمية والتهميش الاجتماعي ، ومن ثم تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية الكفيلة بالحفاظ على كرامة الإنسان.

٣- إبراز الدور الإبداعي للمرأة المصرية ، وتعديل صورتها في المناهج الدراسية وفي المواد الإعلامية المقدمة من قبل التليفزيون والسينما ، في محاولة للارتقاء بها وتحسين صورتها وذلك للحد من ثقافة التمييز النوعي بينها وبين الذكور في مجتمع غلبت عليه الثقافة الذكورية.

٤- تفعيل دور المؤسسات الدينية بصورة اكثر فاعلية في القضاء على التبريرات الشكلية لإسباغ المشروعية على صور الاستغلال الجنسي ، وزنا المحارم ، والتركيز على الجوانب الموضوعية التي تهدف للسمو بالنفس الإنسانية فوق الوسائل غير المشروعة لإشباع الحاجات المادية والجنسية على حد سواء.

٥- تعزيز الدور التوعوي لمنابر التنوير والندوات التثقيفية بالمؤسسات الدينية ومراكز الشباب والأندية الجماهيرية ، وذلك لنشر الوعي بين الشباب بالمخاطر والمشكلات المترتبة على ظاهرة الاتجار بالبشر بأنماطه المختلفة.

٦- ضرورة تكاتف المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص لتعميق القيم الإيجابية خاصة قيم العمل والإنجاز والتعاون والشرف ، حتى نستطيع إخراج جيل قادر على الحياة الملتزمة بالمعايير والقيم الأخلاقية والدينية.

٧- ضرورة وجود رقابة على وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وحيث وسائل الإعلام على نشر قيم العفة والحياء والاستقامة من خلال البرامج الدينية ، وتجنب عرض الأفلام المثيرة للجنس.

٨- وضع برامج لدعم ضحايا الإتجار بالبشر ، ورفع درجة التوعية للضحايا بأهمية الإبلاغ عن الجرائم التي يتعرضون لها في جرائم يطلق عليها (الجرائم المسكوت عنها) في ظل غياب المعايير الاجتماعية ، وتوعية الإناث بالتوجه إلى (خط نجدة الطفل) في حالة تعرضهن لأي شكل من أشكال الإتجار بالبشر.

المراجع

(١) حسن سلام ، الشباب وحركات التمرد ، الديمقراطية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام، العدد السادس ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٩.

(2) Fergus P. Hughes and Lioyd D. Noppe, Human Development Across the life spane, New York, west publishing company, 1995, p. 15.

(٣) أحمد زايد ، الاتجار في البشر بين الرصد الامبريقي والتفسير النظري ، في بحث الزواج في إطار الاتجار بالبشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الأول ، القاهرة ، ٢٠١٠، ص ٢.

(*) تقرير الإتجار بالبشر ، السفارة الأمريكية بالقاهرة ، مصر ٢٠١٩.

(4) Sribas Goswami, Human Trafficking : A sociological study on tribal women of Jharkhand, serampore college, Hooghly, west Bengal, India, published in the Russian federation, 2018, p. 10.

(٥) علي ليلة ، الشباب العربي : تأملات في ظواهر الإحياء والعنف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ص ٢٧٩ : ٢٨٠.

(٦) فايز محمد حسين محمد ، قانون مكافحة الاتجار بالبشر في مصر وحماية حقوق الإنسان : قراءة مقارنة لأهم أساسيات وأحكام القانون ٦٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة الإتجار بالبشر ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ، العدد (٢) ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ص ٣٥٩ : ٣٦٠.

(٧) لمياء محمد المغربي ، الاتجار بالبشر في الوطن العربي : التعريف والآثار والعناصر والأسباب : واقع المشكلة وآليات المواجهة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد ٢٣ ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠١٥ ، ص ٣٠٧.

(8) Marym Ibrahim Almalki, Cybercrime and human trafficking in Qatar: Implications and solutions, 2020 مجلة القلم ، جامعة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية
http://scorch.mandumah.com/record/106/769

(٩) سهير صفوت ، زواج القاصرات بين التسلع والإتجار : دراسة حالة لظاهرة الزواج السياحي في مصر ، حوليات آداب عين شمس ، المجلد (٤٣) ، القاهرة ، أبريل – يونيو ٢٠١٥ ، ص ٤٧.

(١٠) ناجي لطفي السيد مرعي ، استراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص١٢.

(١١) محمود شريف بسيوني ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية : ماهيتها ووسائل مكافحتها عربيًا ودوليًا ، منشورات دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص٨٠.

(12) Alotaibi, Modi, Child trafficking in the Arab world and its impact in children, 2008
http://mandumoh.com/record/6/0/22.p.6.

(١٣) مشيرة محمد العشري ، زواج القاصرات والاتجار بالبشر : تحليل اجتماعي من منظور ثقافة الفقر ، دراسة ميدانية بقرية كوم النجار محافظة الغربية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، العدد (٦٠) يناير ٢٠١٧ ، ص٥.

(١٤) دعاء إسماعيل سعيد ياسين ، الأبعاد الاجتماعية للإتجار بالأعضاء البشرية وحقوق الإنسان : دراسة سوسيولوجية في المجتمع المصري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص١٤ .

(١٥) سميرة الريان ، نقل وزرع الأعضاء البشرية بين الشرع والقانون ، الطبعة الأولى ، مكتبة دار الثقافة ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠٦.

(١٦) ممدوح عبد الحميد عبد المطلب ، ظاهرة الاتجار بالبشر ، مجلة البحوث الأمنية ، العدد (٢٤) ، الشارقة ، شعبان ١٤٢٧هـ ، ص ٨٣.

(١٧) علا محمد سليم ، الاتجار بالبشر بقصد البغاء ، دراسة تحليلية مقارنة ، مجلة البحوث الأمنية ، العدد (٤٧) ، الرياض ، ذو الحجة ١٤٣١هـ ، ص٩٨.

(١٨) الدليل الإحصائي عام ٢٠١٦ : ٢٠١٧ ، الإصدار الخامس والعشرون ، مركز المعلومات ودعم القرار ، محافظة الدقهلية ، مديرية المساحة ٢٠١٧/١/١.

(١٩) مديرية الشئون الصحية والسكان ، تعداد السكان التقديري لمحافظة الدقهلية ، يناير ٢٠١٨.

(٢٠) ممدوح عبد الحميد عبد المطلب ، ظاهرة الاتجار بالبشر ، مرجع سابق ، ص٨٤.

(٢١) خالد مصطفى فهمي ، النظام القانوني لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في ضوء القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ ، والاتفاقيات الدولية والتشريعات العربية : (دراسة مقارنة) ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، ٢٠١١ ، ص ص ٨٢ : ٨٣.

(٢٢) نبيل العبيدي وآمنة السلطان ، مكافحة جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية : دراسة قانونية جنائية فقهية طبية ، الطبعة الأولى ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠١٧ ، ص ص ٥٣ : ٥٥.

انظر أيضًا :

Protocol to prevent, suppress and punish trafficking in persons, especially women and children supplementing the United Nations convention against transnational organized crime , United Nation, 2000.

(23) Jennifer Melvin, Human trafficking : A theoretical application of anomie on the tierplacement system utilized by U.S. department of stat's 'Trafficking in persons", Grand valley state university, scholar works @ Gvsu, 2006, p. 19.

(24) Ibid, p. 20.

(٢٥) محود شريف بسيوني ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية : ماهيتها ووسائل مكافحتها عربيًا ودوليًا ، منشورات دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص٨٠.

(٢٦) محمد السيد عرفة ، تجريم الاتجار بالأطفال في القوانين والاتفاقيات الدولية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٥

(27) Doj, Assessment of U.S government activities to combat trafficking in persons , September, 2010, p. 137.

(٢٨) عبد الحفيظ عبد الهادي ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الاتجار بالبشر ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٣٩.

(29) Jon Cunnar Bernaurg , Anomie : Social change and crime, A theoretical Examination of institutional anomie, theory, the center of crime and justice studies, (STO) England, 2009, p. 729.

(30) Steven F. Messener, Institution, Anomie and violent crime, clarifying and elaborating institutional – anomie theory, international Journal of conflict and violence, vol. 2, 2008, pp. 163:171.

(31) Sue Titus Reid, Crime and criminology, MC Graw, hill and free press, U.S., 2011, pp. 118 : 121.

(32) Clinard, B.A., Anomie and deviant behavior, the free press, U.S., N.Y. 1991, p.226.

(٣٣) عزة أحمد صيام ، المشكلات الاجتماعية : الأطر النظرية والمعرفية ، مكتبة الشروق ، المنصورة ، ٢٠١٦، ص ٦٠.

(٣٤) نادية منصور ، الزاوج السري : أسبابه والآثار المترتبة عليه ، الطبعة الأولى ، هلا للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠٠٦ ، ص ٣٠.

(35) Jon Cunnar Bernaurg, Anomie : A social change and crime, op. cit., p. 735.

(٣٦) طارق إبراهيم الدسوقي عطية ، الأمن المعلوماتي : النظام القانوني للحماية المعلوماتية ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، ٢٠٠٩ ، ص١٥٤.

(37) Jan Taylor and others, The new criminology for a social theory of deviance, Routledge Kegan paul, London, Henley and Boston, 1979, p. 68.

(38) Faith Irmak, Taner Cam, An over view of Durkiem and Merton's social anomie, international journal of human sciences, volume : II issue 2, 2014, pp 92:95.

(39) Steven F, Messner, Institutions, Anomie and violent crime, op cit., p. 165.

(40) Sanjory Marwah and Mathieu Deflem, Revisiting Merton : Constinuities in the theory of anomie and opportunity structure sociological theory and criminal local research views from Europe and the United States sociology of crime, low and Deviance, volume, 7, 2009, LTD, p. 81.

(٤١) أحمد زايد ، الزواج في إطار الاتجار بالبشر ، مرجع سابق ، ص١٥.

(٤٢) إقبال السمالوطي ، زواج الأطفال لغير المصريين في ضوء ظاهرة الاتجار بالبشر : دراسة ميدانية بمحافظة ٦ أكتوبر ، المجلس القومي للأمومة والطفولة ، القاهرة ، ٢٠١٠.

(٤٣) ليلى علي حسين صادق ، جريمة الاتجار بالبشر كجريمة عابرة للحدود : دراسة مقارنة لمنطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، ٢٠١٤.

(٤٤) سهير صفوت عبد المجيد ، زواج القاصرات بين التسلع والاتجار : دراسة حالة لظاهرة الزواج السياحي في مصر ، حوليات آداب عين شمس ، المجلد (٤٣) ، أبريل –يونيو ٢٠١٥.

(٤٥) مشيرة محمد العشري ، زواج القاصرات والاتجار بالبشر : تحليل اجتماعي من منظور ثقافة الفقر : دراسة ميدانية بقرية كوم النجار بالغربية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، العدد (٦٠) ، يناير ٢٠١٧.

(46) Daniel Mbassa Menick, Enfance in Danger, an explanation sexuelle desjeiness filles, a desfins commereiales in Cameroun, December, etude realise – Anti silvery encollalortion, 2004.

(47) Unicef, Innocent, research center, trafficking in human being, especially women and children in Africa, Second edition, New York, 2005.

(48) Pyelik – Jennifer, The Natasha networks, Sex trafficking inpast cold war Europe, the university of North Corolina at chapel. Hill, 2006.

(49) Raffery Yvoone, Children for sale, child trafficking in southeast Asia, department of psychology, pace university, New York, 2007.

(50) Patricka A. Baker, Challenges for combating human trafficking in the state of NEVADA, faculty of Utica, December, 2014.

(٥١) أحمد زايد ، الاتجار في البشر بين الرصد الأمبريقي والتفسير النظري ، مرجع سابق ، ص٣٨.

- يشكل الضمير الجمعي مجموعة المعتقدات والآراء المشتركة بين أفراد المجتمع العاديين ، كنسق محدد له حياته الخاصة به ، ويطلق عليه البعض الضمير

المشترك أو الضمير الجمعي ، ويختلف تمامًا عن الضمائر الفردية ، على الرغم من أن وجود الضمير الجمعي لا يتحقق إلا في الضمائر الفردية.

لمزيد من التفاصيل انظر :

فرانك ويليامز ومارلين ميكشان ، السلوك الإجرامي (النظريات) ، ترجمة عدلي السمري ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، د.ت ، ص١٤٤.

(٥٢) علي ليلة ، النظرية الاجتماعية الحديثة : الأنساق الكلاسيكية ، الكتاب الثالث ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ص ١٦٣ : ١٦٤.

(53) Charles H. Me Cophy, Deviant behavior crime, conflict and interest Groups, Macmillan. Publishing company, N. Y. 1985.

(54) David Smith, Criminology for a social work, op. cit., p.33.

(٥٥) أحمد زايد ، الاتجار في البشر بين الرصد الأمريقي والتفسير النظري ، مرجع سابق ، ص٣٩.

(٥٦) المرجع السابق ، ص ص ٣٩ : ٤٠.

(٥٧) نشر (ألبرت كوهن) Albert Kohen كتابة (الأولاد الجانحون) عام ١٩٥٥ Delinquent Boys مشيرا إلى أن الثقافة الفرعية تعد عاملاً مسببًا للانحراف .. لمزيد من التفاصيل انظر :

David Smith, criminology for a social work, Macmillan press, LTD, England, 1995, p. 33.

(58) Ibid, p. 33.

(٥٩) لمزيد من التفاصيل انظر :

D. Matz, Dlinquency and Drift Transaxtion press, first published, 1994.

في أحمد زايد ، الاتجار في البشر بين الرصد الأمبريقي والتفسير النظري ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥، ٣٦.

(60) Don G. Gibbons, Society Crime and criminal carreers : An introduction to criminology, third edition, prantice Hall, New Delhi, 1978, pp. 189:190.

(61) Anna Leon, Grerrero, Social problems, community policy and social action, sage publications, Inc, U.S.A, 2005, p. 46.

(٦٢) سامية الساعاتي ، علم اجتماع المرأة ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٩٢.

(٦٣) أيلي نوفيلدت ، سياسة عدالة النوع الاجتماعي ، الاتحاد اللوثري العالمي ، جينيف – سويسرا ، ٢٠١٣ ، ص ص ٤٥ : ٤٦.

(٦٤) مصطفى حجازي ، التخلف الاجتماعي : مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور ، الطبعة الثامنة ، المركز الثقافي العربي ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ص ٢٠٥ : ٢٠٦.

(٦٥) إبراهيم جابر السيد ، المشكلات الاجتماعية في المجتمع العربي ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠١٤ ، ص ٢١٠.

(66) Carol Hay, Whether to Lgnore them and spin : Moral obligations to Resist sexual harassment, Hypatia, Vol. 20, No. 2 (fall 2005), p.96.

(٦٧) سامية الساعاتي ، علم اجتماع المرأة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧٦ : ٢٧٧.

(٦٨) نادية حليم وآخرون ، النساء العائلات لأسر في العشوائيات : دراسة على سكان العشش ، مطبوعات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١١ : ١٣.

(69) Heather J. Smith and J. Huo, Relative Deprecation : how subjective experiences of inquality influence social bahaviour of health, health and well. Being, policy insights from the behavior and brain sceinces, Vol. 1 (1), 2014, p. 231.

(٧٠) محمد عبد الكريم الحوراني ، الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية ، محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي ، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص ٢٣١.

(٧١) حسن محمد ربيع ، مبادئ علم الإجرام والعقاب ، د.ن ، ١٩٩١ ، ص ٣١٠.

(٧٢) إسماعيل إبراهيم ، الشباب بين التطرف والانحراف ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٠٨ : ١٠٩.

(٧٣) بثينة توفيق الرجب ، البطالة والسلوك المنحرف في سوريا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة دمشق ، ١٩٩٩ ، ص١٣٢.

(٧٤) سيد عاشور ، مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٨، ص ٢٥ : ٢٧.

انظر أيضًا : إحسان محمد الحسن ، علم اجتماع وقت الفراغ ، دار وائل للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٥٧ : ٥٨.

(75) URS, Vrenirtak, Buddhist Economics, the pamphlet, An Economics of pease, December Cambridge publishing, 2001, p. 12.

(٧٦) محمود أبو زيد ، اللغة في الثقافة والمجتمع : دراسة ميدانية للمصطلحات والكلمات العامة في ثقافة الشباب الفرعية ، دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص٢٦٢.

(٧٧) أحمد أبو زيد ، تكنولوجيا الاتصال : هل تدعم الغربة والانعزال ؟ ، مجلة العربي ، العدد ٥٤٤ ، مارس ٢٠٠٤ ، ص٢٩.

(٧٨) محمد سيد فهمي ، العولمة والشباب من منظور اجتماعي ، دار الوفاء للطباعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٩٩ : ١٠١.

(٧٩) سمر رجب أحمد ، الغزو الثقافي في المجتمع المصري وتأثيره على قيم الشباب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بنها ، ٢٠١٠ ، ص ٢٦٠.

(٨٠) علي ليلة ، الشباب العربي : تأملات في ظواهر الإحياء الديني والعنف ، مرجع سابق ، ص٢٨٠.

انظر أيضًا :

Joseph Click, a D.ebita, Human communication, Longman, New Yotk, 1998, p. 3.

(81) Neil M. Malamuth, Tohn Briere, sexual violence in the media : indirect effects on aggression against women, journal of social issues, Vol. 72, No. 3, 1986, p. 75.

(٨٢) محمد السيد ورجاء علي عبد العاطي ، العلاقات الاجتماعية للشباب بين دردشة الإنترنت والفيس بوك ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١١ ، ص ص ٣٢ : ٣٣.

(٨٣) عبد المحسن بن أحمد العصيمي ، الآثار الاجتماعية للإنترنت ، الطبعة الأولى ، دار قرطبة للدراسات الاجتماعية ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٨٣ .

(84) David Held and Anthbony, Mc Grew, Globalization and Anti Globalization, pality press, Cambridge, 2002, p.1.

(٨٥) إيمان محمد عز العرب ، ثقافة الطلبة بين الوعي الحضاري وغزو العولمة ، دراسة ميدانية على عينة من الطلبة ، مجلة كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، العدد التاسع والخمسون ، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ٢٢٠.

(٨٦) أحمد زايد ، الإتجار بالبشر بين الرصد الأمبريقي والتفسير النظري ، في بحث الزواج في إطار الإتجار بالبشر ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨ : ٢٩.

(٨٧) أحمد مجدي حجازي ، الآثار الاجتماعية والثقافية للتغيرات العالمية على المجتمعات النامية في دراسات علم الاجتماع ، الطبعة الأولى ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٨٠.

* لمزيد من التفصيل انظر :

عايد عواد الوريكات ، نظريات علم الإجرام ، دار الشرق للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن، ٢٠٠٤ ، ص ١٤٦.

(٨٨) علي ليلة ، النظرية الاجتماعية الحديثة ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٥ : ١٦٧.

(٨٩) غريب سيد أحمد وآخرون ، مشكلات المجتمع المصري ، البحيرة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٣٠.

(٩٠) السيد عبد العاطي وآخرون ، علم اجتماع الأسرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٥٢.

(٩١) جمال معتوق ، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص٢٧٢.

(٩٢) علي ليلة ، النظرية الاجتماعية الحديثة ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٦ : ١٦٧.

(٩٣) نبيل رمزي ، النظرية السوسيولوجية المعاصرة : أحوالها الكلاسيكية واتجاهاتها المحدثة : قراءات وبحوث، دار الفكر الجامعي ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ٣٥٤ : ٣٥٥.

(٩٤) نادية حليم ، أوضاع المرأة واحتياجاتها في الأسر الأكثر فقرًا ، مرجع سابق ، ص ١٥٢.

(٩٥) علي ليلة ، النظرية الاجتماعية الحديثة ، مرجع سابق ، ص١٧٠.

(٩٦) هويدا الرفاعي وآخرون ، العنف ضد المرأة في مصر ، الطبعة الأولى ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ص ١٥٧ : ١٥٨.

(97) Anna Leon, Guerrero, social action, problem, community, policy social action op. cit., p. 131.

(98) Micheal O., Maduagwus, Globalization and its challenges to notional cultures and values, international round table, university of Munich, 18-19 March, 2003; p. 72.

(٩٩) شريف محمد عوض ، الشباب ومجتمع المعلومات: دراسة في عملية تداول المعلومات بين الشباب ، مجلة الأحوال المصرية ، الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص١٦.

(١٠٠) ناصر عويس عبد التواب ، التحديات المعاصرة التي تواجه الشباب الجامعي ، المؤتمر العلمي الحادي عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، ٢٠٠٠ ، ص٦٩.

(١٠١) وجدي محمد بركات ، المعلوماتية وثقافة الشباب : رؤى بحثية ، الندوة التاسعة ، كلية الآداب ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٨ : ١٩.

(١٠٢) علي ليلة ، النظرية الاجتماعية الحديثة ، مرجع سابق ، ص١٥٢.

(١٠٣) المرجع السابق، ص١٥٩.

(١٠٤) علي ليلة المرجع السابق مباشرة ، ص١٦٠.

(105) Sribas Goswami, Human Trafficking : A Sociological study on tribal women of Jharkhand, op. cit., p. 10.

حالات الإتجار بالبشر

م	السن	النوع	المستوى التعليمي	مكان السكن	الحالة الاجتماعية	المهنة	عدد الإخوة أبو الأبناء	الحالة الاجتماعية للأبوين	مهنة الوالد	مهنة الوالدة	عائل الأسرة	نمط الإتجار	المعتدي
١	١٧	أنثى	أولى ثانوي	مدينة	مطلقة	طالبة	٢ أخوة	مطلقان	إمام مسجد (يقرأ ويكتب)	ربة منزل	الأب	زواج عرفي لسائق توكتوك اعتداء جنسي	الأب
٢	٢٤	أنثى	دبلوم فني	قرية	متزوجة	ربة منزل	أسرة بديلة	متزوجان	بقال (أمي)	ربة منزل	الأب	استغلال جنسي للابنة البديلة حتى بعد زواجها	الأب
٣	١٤	أنثى	الثاني الإعدادي	مدينة	عزباء	طالبة	أربع بنات وأخ واحد	متزوجان	لا يعمل (مريض، أمي)	ربة منزل	الابن ، نجار	الاستغلال الجنسي لمدة سنة استمر بالتهديد	الخال ٢٧ سنة ميكانيكي
٤	٣٠	أنثى	إعدادية	مدينة	متزوجة عامل في محطة مياه	ربة منزل	٥ أخوات ٣ بنات وولدين	متزوجان	عربجي (أمي)	ربة منزل خدمة البيوت	الزوج	الاستغلال الجنسي	الزوج وأصدقاؤه بمقابل مادي
٥	٢٣	أنثى	دبلوم فني	مدينة	متزوجة في أسوان	ربة منزل	٢ أخوة	متزوجان	لا يعمل	عاملة في محل	الأم	الاستغلال الجنسي واستغلال القوادة	الدعارة لمدة عامين
٦	٩	أنثى	طالبة ٣ ابتدائي	مدينة	أطفال	في المرحلة الابتدائية	أخ واحد من الأب	متزوجان	بائع سجاير وفراخ	بائعة مناديل	الأب والأم	الاستغلال الجنسي	الأب والأخ من الأب
٧	٦	أنثى	طالبة أولى ابتدائي										

الأسباب			رد الفعل (النتائج)	ملاحظات
اجتماعية	ثقافية	اقتصادية		
الجهل والبعد عن الدين	الطلاق بالإكراه – الطمع في ابنته – عدم القدرة على تهذيب سلوكه	أسرة فقيرة – زواج قاصرات – التخلص من مسئولية ابنته واحتياجاتها	إنجاب طفلة من الأب – الخوف من الوصم الاجتماعي	تفقد الإحساس بالأمان ، سجن الأب بعد تحليل DNA وثبوت نسب الطفلة
ضعف الوازع الديني للأب وإفطار في رمضان وترك الصلاة			حاولت الانتحار – حاولت التخلص من الأب بالتبني	تفقد الإحساس بالأمان والخوف على ابنتها ، أثر الاستغلال على صحتها حيث عانت من التبول اللاإرادي
تدني المستوى التعليمي للأسرة – الجهل والبعد عن الدين	استخدام سلطة الخال (زنا المحارم) بدون ضوابط للسلوك	الفقر	الحمل في ٨ شهور والخوف من الأهل إحساس الأسرة بالوصم خاصة الأم	عدم الوعي ونقص الخبرة لصغر سن الحالة – فقدان الإحساس بالأمان – يعطي الطفل اسم وهمي لأن والده من المحارم – ثم إنجاب الطفل وإيداعه إحدى دور الرعاية
التسرب من التعليم هي وأخواتها – البعد عن الدين	انعدام القيم – غياب الدين – تعاطي الزوج الحشيش – الأخ استحل معاشرة أخته	الفقر والحرمان وتدني مستوى المعيشة	متعة الزوج بالاستغلال الجنسي للزوجة أمامه من قبل أصدقائه تزايد مع الوقت ليصبح مصدر تربح	اعتياد الاستغلال الجنسي حتى من الأخ – ثقافة الشذوذ الجنسي – لا يوجد بديل للإقامة – سب وقذف وضرب من الزوج
المشكلات الأسرية والهروب من الزوج – سافرت دمياط الجديدة	انهيار قيم الشرف – إهانة الزوج	الفقر وتدني مستوى المعيشة – العمل بالدعارة لقلة الدخل والحاجة إلى المال	الحمل وإنجاب طفلة وتركها بدار الرعاية التي تعمل بها الحالة	٣ سنوات زواج بدون أطفال ، الطفلة مجهولة النسب وتم استخراج شهادة ميلاد باسم وهمي – سافرت الحالة وتزوجت خارج ج.م.ع – الطفلة مودعة بدار الرعائية الإيوائية

سجن الأم – العنف الأسري من قبل زوجة الأب – تصدع أسري – سجن الأم لمدة عام وتم إيداعهن دار الرعاية الإيوائية التابعة لمديرية التضامن الاجتماعي – تدني المستوى التعليمي للأبوين – عنف لفظي من قبل زوجة الأب والأب	ثقافة الشذوذ الجنسي – انعدام قيم الشرف – استغلال سيطرة الأب وضعف الطفلتين ، والسماح للإبنه باستغلالهما جنسيًا	الفقر وتدني مستوى المعيشة – ضيق المسكن وتواضع الأثاث (عمالة غير منتظمة) نية غير صالحة للتنشئة	الحالتان مودعتان بدار الرعاية وتم استغلالهن جنسيًا في أيام الزيارات المنزلية – تم إبلاغ مديرة الدار للشرطة ضد والد الطفلتين	البعد عن الدين حيث أن له دور في ضبط النفس وتهذيب السلوك – صدر حكم ببراءة الأب خاصة وأن الطفلتين مازلتا بكرًا – حاولت أسرة الطفلتين استلامهما ولكن وفق الرأي الفني للمسئولين بمديرية التضامن تم رفض تسليمهما وسمح للأسرة بزيارتهن فقط دون السماح بالزيارة المنزلية

م	السن	النوع	المستوى التعليمي	مكان السكن	الحالة الاجتماعية	المهنة	عدد الإخوة أبو الأبناء	الحالة الاجتماعية للأبوين	مهنة الوالد	مهنة الوالدة	عائل الأسرة	نمط الإتجار	المعتدي
٨	١٧	أنثى	دبلوم فني	قرية المطرية	متزوجة عرفي	ربة منزل	أخت واحدة	متزوجان	سائق ميكروباص	الدعارة	الأم	الاستغلال الجنسي (الدعارة) – الاغتصاب عند الهروب من المنزل – زواج قاصرات	الأم وآخرون
٩	١٨	أنثى	أولى جامعة	مدينة	عزباء	طالبة	لا يوجد	أرمل (الأب) جامعي	بالمعاش	متوفاة	الأب	استغلال جنسي (الأب)	
١٠	١٣	ذكر	أولى إعدادي	قرية	طفل	طالب	٤ أخوات	متزوجان	عامل باليومية	ربة منزل	الأب	استغلال جنسي ٣ سنوات	العمة
١١	٣١	ذكر	دبلوم فني	قرية السنبلاوين	أعزب (خاطب)	مدرس – سائق تاكسي	٣	متزوجان	بالمعاش	ربة منزل	الأب	الإتجار في الأعضاء البشرية (بيع الكلى)	أحد مرضى الفشل الكلوي
١٢	٤٠	ذكر	بكالوريوس تربية	المنصورة	متزوج تعمل بالشهر العقاري	مدرس	الوحيد ٣ بنات له	متزوجان	عامل	ربة منزل	الضحية	بيع الكلى	أحد سماسرة الأطباء
١٣	٣٩	ذكر	جامعي	قرية	متزوج من ربة منزل	يعمل بالدهان والديكور بإيطاليا ثم القاهرة	لديه طفلين		عامل	ربة منزل	الضحية	بيع الكلى	أحد المرضى

الأسباب			رد الفعل (النتائج)	ملاحظات
اجتماعية	ثقافية	اقتصادية		
ضعف الوازع الديني والأخلاقي – التفكك الأسرة – تغيب الأب عن المنزل باستمرار – أمية الأب والأم	انعدام القيم – محاولة استغلال ابنتيها للعمل بالدعارة – حالة سخط على الأم	تدني مستوى المعيشة – مصدر الدخل هي الأم من الدعارة	الهرب من الأم والسفر للقاهرة – الوقوع ضحية للاستغلال الجنسي – أحد الأشخاص طلب خط نجدة الطفل وتم إلحاقها بدار الضيافة – الزواج العرفي لرجل متزوج وهي أقل من ١٨ سنة	استلمتها الأم من دار الضيافة ، واعتدت عليها بالضرب المبرح وكسر رجلها – الحالة تمارس الدعارة مع الأم
تعاطي الحشيش من قبل الأب	الاعتقاد بأن الحفاظ على عذرية البنت هي الأساس مع الحصول	الانفاق على المخدرات والديون وصلت ١٠ آلاف جنيه	ممارسة الجنس مع أصدقاء الأب نتيجة إلحاح الأب بضغط الديون – فقدت عذريتها وتدمير	بيع الأب لابنته كل يوم مقابل تذاكر الحشيش – فقدان الإحساس بالأمان بعد وفاة الأم – حضورها لمديرية التضامن الاجتماعي – خط نجدة الطفل لإنقاذها من والدها – تم
		تدني الوضع الاقتصادي لأسرة الحالة فانتقل للإقامة مع عمته التي لا تنجب	بدأ الاستغلال الجنسي تدريجيًا ثم ازداد مع الوقت ليصبح مدمنًا للجنس – اضطر للهروب والعمل	قلة خبرة الحالة وصغر سنة جعلته فريسة للاستغلال الجنسي – تم إيداعه أحد المؤسسات الإيوائية نظرًا لتخلي الأسرة عن تربيته ورعايته وعزله بمفرده
ضآلة الدخل عن الوفاء بمتطلبات الزواج – العائد الكبير من التبرع – سيطرة الثقافة المادية – إحساسه بالغربة مع أسرته ، الضغوط الاجتماعية وتعرضه للإهانة من قبل الأب – ترك العمل الإضافي كسائق تاكسي – تم بيع الكلى في حالة من الكتمان			الرضا وعدم الندم – الشعور بالقلق على صحته في المستقبل	
تحسين فرص الحياة ومستوى المعيشة لأسرتي وبناتي – تقدم الطب وتأمين مستقبل الأسرة – التعليم والوعي بعدم خطورة التبرع – إقناعه بواسطة أحد زملائه			الرضا عن النفس	

الفشل في العمل بمصر – التعرض للنصب من قبل شريكه – قسوة الوالدين عليه في الصغر ، ترك منزل الأهل والإقامة مع جدته – المعاناة من البطالة بعد خسارة مشروعه.	الشعور بالرضا – التضحية من أجل الأسرة والأبناء – أصبح أكثر حرصًا على صحته والإحساس بعدم الانتماء لوطنه.	

مقابلات الخبراء والمتخصصين

م	السن	النوع	المستوى التعليمي	الحالة الاجتماعية	المهنة	مفهوم الإتجار بالبشر	الأنماط	العوامل الاجتماعية والاقتصادية		الآثار الاجتماعية والاقتصادية	
١	٤٠	أنثى	دكتوراه في الإرشاد النفسي	متزوجة	طبيبة نفسية	السلوك الجنسي الذي يحدث بين الطفل وشخص أكبر منه لإشباع رغبات جنسية	التحرش الجنسي بالطفل ، ملامسة الأعضاء التناسلية ، المجامعة (شرجي – مهبلي) ، الاستغلال الجنسي عن طريق الأفلام والمواقع الإباحية	شعور الضحية بالمسئولية والتورط في علاقة لا يستطيع دفعها أو الإشهار بها خاصة عندما يكون الاستغلال من الأهل والأقارب وهم القدوة والمثال	التفكك الأسري –التنشئة الاجتماعية غير السوية – نقص التوعية الجنسية – الفقر والبطالة –الأفلام الإباحية	انهيار القواعد الأخلاقية والأعراف الاجتماعية – تشوه النظرة للذات والجسد – محاولة الانتحار –تعاطي المخدرات	الاهتمام ببرامج التوعية – تنقية وسائل الإعلام من الإباحية –توعية الأمهات –دور الأخصائي الاجتماعي بالمدرسة
٢	٥٢	ذكر	دكتوراه في الشريعة الإسلامية	متزوج	أستاذ الشريعة بجامعة الأزهر	استغلال البشر بطريقة غير مشروعة تحقيقًا لمنافع خاصة مثل الإتجار بالأعضاء والاستغلال الجنسي	استغلال النساء والأطفال – النساء في البغاء والأطفال لأغراض جنسية –التبني	الفقر والحاجة ، وغياب العدالة الاجتماعية –الجشع –البطالة	غياب منابر التنوير والندوات التثقيفية	ضعف الروابط الأسرية – التأثير السلبي على نمو الأطفال أخلاقيًا –زنا المحارم والمثلية الجنسية	رفع درجة التوعية لإبلاغ الضحايا عن الجرائم التي يتعرضون لها –مكافحة الفقر والبطالة –أطفال الشوارع –الرقابة على الإنترنت
٣	٤٥	ذكر	ليسانس آداب علم نفس	متزوج	منسق خط نجدة الطفل بالدقهلية	استغلال البشر كالنساء وبيع الأعضاء البشرية –أي سلوك يستهدف الاضرار بالضحية	استغلال الأطفال في التسول –زواج القاصرات – الاستغلال الجنسي للأطفال من قبل الأقارب	جهل الأسر وتزويج الفتيات مبكرًا –الفقر –الطمع – صفقات تجارية –ضعف الوازع الديني		الحرمان العاطفي من حنان الوالدين –الشعور بالدونية –شرب السجائر – المخدرات –الشعور بالعداء للمجتمع	ضرورة وضع بصمة قدم الطفل على شهادة الميلاد للحد من استغلال الأطفال في التسول –تحسين مستوى دخل الأفراد – الاهتمام بالتعليم
٤	٣٩	ذكر	ليسانس حقوق وعلوم شرطية	متزوج	مقدم ورئيس قسم الأحداث بمديرية أمن الدقهلية	سلوك غاير مشروع ينم عن إرادة إجرامية من قبل الجاني يترتب عليه ضرر مادي وأدبي للضحية	استغلال الأفراد في الدعارة –الخدمة قسرًا –التسول – تجارة الأعضاء البشرية	تزايد حالات الطلاق المبكر – عدم وجود دخل شهري للمرأة المعيلة –التحلل الخلقي –أطفال الشوارع –تدهور مستوى المعيشة –البطالة		إنجاب أطفال غير شرعيين –زيادة معدل الجريمة – تجارة الأعضاء البشرية	وضع برامج لدعم ضحايا الإتجار بالبشر –تدريب الأسر على الاكتفاء الاقتصادي

دليل مقابلة

الإتجار بالبشر في ضوء نظرية الأنومي (اللامعيارية)

دراسة حالة لبعض الحالات المختارة

بمديرية التضامن الاجتماعي – محافظة الدقهلية

أولاً : البيانات الأولية :

الاسم :

السن :

النوع :

محل الإقامة :

المستوى التعليمي :

الحالة الاجتماعية : عدد الأخوة أو عدد الأبناء :

الحالة الاجتماعية للوالدين :

المهنة :

مهنة الوالد :

عائل الأسرة :

ثانيًا : الإتجار بالبشر : أهم القضايا والمتغيرات الفاعلة :

- نمط الإتجار بالبشر (استغلال جنسي – زواج قاصرت – بيع أعضاء بشرية (الكلى))

ماهية المعتدي :

- العوامل الاجتماعية للإتجار بالبشر (الأسرة – الأمية) – مدى الالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية.
- الأبعاد الثقافية (هيمنة الثقافة الذكورية).
- الأبعاد الاقتصادية (البطالة – تدني مستوى المعيشة – الفراغ) .
- دور وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في ظاهرة الاتجار بالبشر.
- العولمة وغياب المعايير الاجتماعية كعوامل فاعلة.

ثالثًا : الإتجار بالبشر : أهم التداعيات والآثار :

- تداعيات الظاهرة على الأسرة والمجتمع (في ضوء غياب المعايير الاجتماعية)
- أهم المقترحات للحد من انتشار الظاهرة على الواقع الاجتماعي.

مديرية التضامن الاجتماعي بالدقهلية

الدفاع الاجتماعي

إفادة

تفيد مديرية التضامن الاجتماعي بالدقهلية بأن السيدة الدكتورة / فتحية السيد الحوتي تقوم حالياً بإجراء دراسة ميدانية بالمؤسسات التابعة لإدارة الدفاع الاجتماعي بالمديرية فى موضوع الاتجار بالبشر .

مدير ادارة الدفاع

يعتمد

مدير المديرية

د / وائل أحمد عبد العزيز

Human trafficking in light of the Anomie Theory (non-standard)

A study of some selected cases in Mansoura City – Dakahlia Governorate

The current study aimed at highlighting the phenomenon of human trafficking, in light of the theory of Anomie or the Absence of Social Norms, through some patterns of this type of human trafficking, such as sexual exploitation, underage marriage, and the trafficking of human organs (e.g. kidneys). The current study investigated its main topic through some influential cultural issues and variables such as masculinity and gender discrimination, poverty and relative deprivation, illiteracy, lack of education, unemployment and leisure time, the media and the Internet, globalization and the absence of social norms. The study relied, in its conceptual framework, on the theory of Anomie by both Durkheim and Robert Merton. The study presented some previous studies that are available in the related literature. On the other hand, the study relied on the descriptive approach, in order to provide an analytical and explanatory investigation of the phenomenon of human trafficking. The study adopted the case study approach, using the in-depth interviews with seventeen cases; thirteen cases were exposed to human trafficking, and four experts that are specialized in the phenomenon of human trafficking. The cases of human trafficking included the cases of sexual exploitation and underage marriage (ten cases), some cases that benefit from the social solidarity services in Dakahlia Governorate (housing institutions in Mansoura) and the hot line for helping children and three cases of kidney trafficking that are frequently present at Mansoura's Kidney and Urinary Tract Center.

As for the results of the field study, the study yielded some results related to its main topic. These results were as follows:

1- The diversity of the forms and patterns of human trafficking, such as child marriage, sexual exploitation and kidney trafficking, in social, economic and cultural contexts reflected in a social reality that is characterized by moral chaos and the absence of social norms.

2- The study relied on analyzing and interpreting the investigated phenomenon, in light of the theory of Anomie through the basic arguments of both Durkheim and Robert Merton. Moreover, the study, as the previous studies, handled three types of human trafficking and not only one type,

3- The study tried to highlight the relationship between the phenomenon of human trafficking - in its three forms – and the masculinity in society, and that of women being subjected to trafficking and sexual abuse according to this perspective which has been rooted and found wide echoes that are compatible with the male desires in the city community (Gender Solidarity Society) as Durkheim assured.

4-The study emphasized, in some aspects, some of the social contexts of human trafficking, such as poverty, relative deprivation, illiteracy, unemployment, mass media, and globalization. These factors were analyzed in light of the theory of Anomie and the lack of norms and in light of the basic arguments of the theory and their relation to these factors.

5-In this context, Durkheim emphasized oppression and authority in his study of job evaluation. He explained that poverty and deprivation are a flagrant reflection of the absence of

social justice in society. This results in rejecting the social values and norms that organize the behavior so that patterns of human trafficking are manifested. This is also supported by illiteracy, lack of education, and the absence of the educational role of the educational institutions.

Furthermore, the factors of unemployment, media, and globalization are active factors emerged because of the transition of the societies from the traditional to the modern state. Because of that, and in the last analysis, the moral crisis, the supremacy of individual values, the pornography and achieving the individual's interests at the expense of social values emerged according to Durkheim.

In light of presenting the results, there are some important recommendations. These recommendations include:

1- The importance of raising the awareness of the concept and the patterns of human trafficking as being a complex phenomenon that does not involve one particular pattern.

2- Highlighting the creative role of Egyptian women in the school curricula and media materials.

3- Enhancing the enlightening role of the enlightenment platforms through educational seminars in religious institutions, youth centers, and mass clubs in order to spread awareness among young people of the dangers and the repercussions of human trafficking and the necessity of having a control on the media to spread the values of chastity and modesty.

4- The necessity of the state institutions, the civil society institutions and the private sector institutions to join together in order to deepen the positive values, especially those values of work, achievement and cooperation.

5- Developing programs to support victims of human trafficking and to raise their awareness of the importance of reporting the crimes they are exposed to in the absence of social norms.

Key Words: Human Trafficking - Anomie Theory (non-standard)